بسم الله الرحمن الرحيم

ملخّـــص	7
أولًا. توطئة	9
ثانيًا. منحى مفصليّ برعاية أمميّة	11
ثالثًا. تعدّد ميادين ونشأة تحالفات	15
رابعًا. مسار جمعيّات ومنظّمات الجيل الرابع وتحوّلاتها	17
خامسًا. الجمعيّات والاتحادات والروابط النسائيّة العاملة في لبنان (مؤسّسة نساء الأورو متوسّط، 2021)	19
سادسًا. الأهداف العامّة للجمعيّات والمنظّمات النسائيّة في لبنان	24
سابعًا. أنشطة الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة العاملة في لبنان	31
ثامنًا. الفئات المستهدفة لبرامج الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة في لبنان وأنشطتها	45
تاسعًا. الجهات المانحة وشراكات الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة في لبنان	46
عاشرًا: الجوائز والمحفّزات للناشطات في المنظّمات النسويّة	50
المصـــادر والمراجـــع	52

ملخّص

برامج الجمعيّات النسائيّة العاملة في لبنان ومشاريعها وتطلّعاتها

يتناول هذا البحث، الذي يحمل عنوان: «الجمعيّات النسائيّة العاملة في لبنان ـ واقع برامج وديناميّة تحوّلات»، واقع الجمعيّات النسائيّة العاملة في لبنان، انطلاقًا من مسح توجّهاتها ونشاطها الحقليّ وقراءتها وتحليل أدوارها وسياساتها وبرامجها.

شَهد لبنان تكتّلات تضمّنت عددًا من الهيئات النسائيّة الكبرى تحت مظلّة روابط واتحادات وتجمّعات ومجالس ومنظّمات. واللافت في الأمر، أيضًا، التقاطع بين هذه الأطراف وأهدافها وأنشطتها، ناهيك عن التشبيك والتحالف الذي شهدته العديد منها في غير اتجاه، إضافة إلى تمويل برامجها وأنشطتها من جهات ومنظّمات دوليّة متعدّدة، في ظلّ حصول البعض منها، في أكثر من ميدان إقليميّ ودوليّ، على مراكز عالميّة.

لذلك كان هذا البحث الذي تناول:

أ. الاطلاع على أهداف هذه الجهات وبرامجها وانتماءاتها واهتماماتها ومشاريعها، وارتباطها بمصادر التمويل، إضافةً إلى التردّدات والتشعّبات التي طبعت خطط الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة في لبنان، وبالتالي مشاركتهنّ في الحياة العامّة.

ب. تطوّر مسار عمل هذه الجمعيّات والمنظّمات من خلال السياسات المعلنة والمنفّذة.

يتناول البحث التطوّر الحاصل في وظيفة الجمعيّات النسائيّة في لبنان، وتحوّلها منذ نشأتها، وظروف هذه التحوّلات وكيفيّتها، كما الأسباب والعوامل المؤثّرة في تطوّرها، وما نتج عنها من انعكاسات، واستشرافَ هويّة هذه المنظّمات وما تحاول أن تبلوره من جمعيّات نسويّة في المجتمعات اللبنانيّة، سعيًا إلى إحداث تبدّلٍ اجتماعيٍّ وثقافيٍّ، من خلال برامج محلّيّة وبأيدي نشطاء من داخل البيئات والمجتمعات،

بمساهمة من هيئاتٍ وإداراتٍ رسميّة لبنانيّة في مختلفِ الميادين الاجتماعيّة والاقتصاديّة والصحّيّة والثقافيّة والإعلاميّة. وقد حصل التحوّل بمساندة أجندات دوليّة أرخت بثقلها على سياسات هذه الهيئات وأدوارها بغضّ النظر عن حاجة الفتيات والنساء اللبنانيّات إليها.

ختامًا نتقدّم بخاص الشُكر والتقدير لجناب الدكتورة ليلى شمس الدين التي بذلت جهودًا بحثيَّة قيّمة في إعداد هذا البحث.

الحمدلله ربِّ العالمين

مركز المعارف للدراسات الثقافيَّة

أوّلًا: توطئة

تقول عالمة الأنثروبولوجيا مارجريت ميد (1901ـ1978): «لا شكّ في أنّ مجموعة صغيرة من المواطنين الملتزمين ممّن يتميزّون بالعمق الفكريّ قادرة على تغيير العالم، وأنّ لا أحد غير هؤلاء يستطيع إلى ذلك سبيلًا». (اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لجنة التنمية الاجتماعية، 2013، صفحة 18).

ربّما يشكّل مضمون ما أدلت به «ميد» المسوّغ، والدافع، لبداية الحركات النسائيّة في العالم، علمًا أنّ تاريخ التعبئة النسائيّة في لبنان يرجع إلى عشرينيّات القرن الماضي، حيث تأسّس الاتحاد النسائيّ في لبنان وسوريا، مركّزًا على القضايا الثقافيّة والاجتماعيّة. ويمكن، منذ هذه الانطلاقة وإلى اليوم، التمييزُ بين أربع موجات من النسويّة، تختلف جميعها من حيث المطالب، والفاعلين، والخطابات السياسيّة والزمنيّة، وتتوافق جميعها في العمل المشترك تحت مظلّة حقوق المرأة.

في هذا الإطار، يُمكن اعتبار الجيل الذي نشط بين أعوام 1940 و1960م الجيل الأوّل من النسويّات، وقد تكوّن بشكلٍ أساسيّ من مجموعة من النّخب من الرجال والنساء المهتمّين بالنشاط الخيريّ، وتضمّن جزئيًّا تعليم النساء على تحسين دورهنّ كأمهات، الأمر الذي أدّى إلى ظهور أنواع مختلفة من المنظّمات النسائيّة بأشكال متعدّدة تراوحت اهتماماتها بين الدينيّة، والثقافيّة، والوطنيّة، والعائليّة، وتلك التي تشكّلت كفرعٍ للجمعيّات الرجاليّة.

خلال هذه الفترة، امتدَّ عمل الجمعيّات والمنظّمات النسائية إلى الحقوق السياسيّة، إثر حرمان القانون الانتخابيّ الأوّل النساءَ صراحة من هذه الحقوق، ما أدّى إلى خروج أولى التظاهرات، وإلى بروزِ العمل الجماعيّ المنظّم الذي أسفر في العام 1951م عن إنشاء اتحادات المنظّمات النسويّة.

برزت هذه الاتحادات وكانت ذات صبغة طائفيّة، فكانت «جمعيّة التضامن النسائيّ»

ذات الغالبيّة المسيحيّة، و«الاتحاد النسائيّ اللبنانيّ»، وهو عبارة عن تجمّع يتشكّل من المنظّمات النسائيّة المسلمة، المتشكّلة من فروع الأحزاب السياسيّة القوميّة العربيّة واليساريّة آنذاك [1]، ولم يلبث أن تأسّس، «المجلس النسائيّ اللبنانيّ» في العام 1952م، ليصبح بعد ذلك منظّمة جامعةً لأكثر من 170 منظّمة غير حكوميّة؛ طائفيّة بشكل رئيسيّ. وعلى الرغم من أنّ هدف هذه الجهات المعلن كان «قيادة الحركة النسويّة اللبنانيّة وتوجيهها، إلا أنّ إنجازاتها الرئيسيّة تمحورت حول توفير الخدمات الاجتماعيّة للنساء (Women's Movements in Lebanon, 2021).

افتقرت أجندة المنظّمات النسويّة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي إلى وجهة نظر نسويّة قويّة، وبدا أنّها تركّز على الطبقات الاقتصاديّة والاجتماعيّة العليا، فطالب الجيل الأوّل من الناشطات النسويّات في المنظّمات الخيريّة بشكل أساس، بالحقّ في التصويت والتعليم والتمثيل، مدعومًا بزيادة عدد الصحفيّات في أوساط الناشطات النسويّات. علاوة على ذلك، كانت الحركات النسويّة في ذلك الوقت، تميل إلى مزج الهويّة الوطنيّة والاستقلال بالهويّة الأنثويّة (Daou, 2015, pp. 6-9).

1 - على سبيل المثال، انضمّ التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ إلى منظّمة العمل الشيوعيّ، ونشأ الاتحاد النسائيّ التقدّميّ المرتبط بالحزب التقدّميّ الاشتراكيّ.

ثانيًا: منحى مفصليّ برعاية أمميّة

عُقِدَ المؤتمر العالمي للمرأة في مكسيكو سيتي عام 1975م بهدف تشجيع النقاش حول المساواة بين نسويّات العالم الثالث ونظيراتهن الغربيّات، ومن ثمّ تبع هذا المؤتمر مؤتمر عالميٌّ آخر وذلك في العام 1985م خُصِّصَ لاستعراض إنجازات الأمم المتّحدة للمرأة وتقييم هذه الإنجازات، وكان تحت عنوان: «المساواة والتنمية والسلام في نيروبي».

جمع المؤتمر ممثّلين عن حكومات مختلفة، بالإضافة إلى 15000 ممثّل للمنظّمات غير الحكوميّة في العالم، ما دفع الأمم المتّحدة إلى وصف هذا الحدث بأنّه «ولادة الحركة النسائيّة العالميّة»، التي تأسّس على إثرها صندوق الأمم المتّحدة الإنمائيّ للمرأة (UNIFEM) (Women, 2020).

في 27 حزيران / يونيو 1990م، بادرت النسويّة «لور مغيزل»، مع وفد من جمعيّة حقوق الإنسان، بإدخال بند في الدستور اللبنانيّ يسلّط الضوء على التزام لبنان بالإعلان الدوليّ لحقوق الإنسان، والذي اعتبر اللبنة المؤسّسة للناشطات النسويّات المعاصرات. (The Centre for Social Sciences Research & Action, 2017).

بعدها انتقلت المنظّمات النسائيّة اللبنانيّة من الجمعيّات الخيريّة ونوادي اليسار السياسيّ، إلى الصناعة الحقيقيّة للمنظّمات غير الحكوميّة التي يديرها ناشطون محترفون للغاية، وصولًا إلى ظهور منظّمات أكثر تركيزًا على الشعارات المتعلّقة بالحقوق الجنسيّة والجسديّة والهويّات الجنسيّة، كما هي الحال اليوم. وعلى الرغم من أنّه لا يمكن تسمية جميع الحركات النسائيّة بالنسويّة، إلّا أنّها متجذّرة في الهياكل الجندريّة لمكافحة القمع والتمييز على أساس «جندري». والجدير بالذكر، أيضًا، أنّ الحركات النسائيّة تعتبر حركات اجتماعيّة، حتّى لو لم يتمّ اعتبارها دائمًا نسويّة بحتة؛ كونها تشجّع النساء على أن يكنّ ناشطات سياسيًّا وفاعلات في التغيير الاجتماعيّ (Mitri, 2015, pp. 1 - 4).

انتقلت المنظّمات النسائيّة اللبنانيّة من الجمعيّات الخيريّة ونوادي اليسار السياسيّ، إلى الصناعة الحقيقيّة للمنظّمات غير الحكوميّة التي يديرها ناشطون محترفون للغاية، وصولًا إلى ظهور منظّمات أكثر تركيزًا على الشعارات المتعلّقة بالحقوق الجنسيّة والجسديّة والهويّات الجنسيّة.

بدأ ظهور الموجة الثالثة بعد انعقاد المؤتمر العالميّ الرابع للمرأة في بكّين عام 1995م، الذي وضع ما كان يُعتبر سابقًا «قضايا المرأة» على جداول الأعمال العالميّة لمؤتمرات الأمم المتّحدة الأخرى، وصاغ المصطلح والسياسة العالميّة اللاحقة التي تنصّ على أنّ حقوق المرأة هي حقوق الإنسان. وخلال الموجة الثالثة هذه، أصبحت المنظّمات النسائيّة نشطة بشكل عامّ في «إصلاح قوانين» الأسرة التي تطال، بخاصّة النساء العاملات. (Mitri, 2015, p. 6) .

يذكر أنّه جرى، بعد التوقيع على اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CEDAW) سنة 1979، تصنيف أنواع المنظّمات النسائيّة على النحو الآتي: المنظّمات الخيريّة والجمعيّات الرسميّة أو التابعة للدولة، والجمعيّات المهنيّة، ومراكز دراسات المرأة، ومنظّمات حقوق المرأة والمنظّمات النسويّة، والمنظّمات غير الحكوميّة العاملة في قضايا المرأة والتنمية، والمجموعات النسائيّة القائمة على العمّال والقوى الشعبيّة، بحيث شكّلت هذه الهيئات، وتشكّل، أداة تعبئة النساء من أجل إحداث تغيير اجتماعيّ وسياسيّ.

كما أدّت التغييرات الهيكليّة التي مرّت بها بعض المنظّمات نتيجةً لمؤتمر بكّين والمؤتمرات التالية المعنية بحقوق المرأة، إلى وضع أجندة جديدة للمنظّمات غير الحكوميّة النسائيّة اللبنانيّة، بما يتماشى مع الأجندة السياسيّة التي هدفت إلى استهداف النساء بمشاريع مصمّمة خصّيصًا بتمويل من الجهات المانحة. وبذلك أصبحت النساء الناشطات في الجمعيّات، على أساس تطوّعيّ، مهنيّات مدفوعات الأجر، وبالتالي كان عليهنّ التكيّف مع طرق العمل الجديدة، والبيروقراطيّة التي

لا تخدم المجتمع فحسب، بل الوكالات المانحة أيضًا. (Mitri, 2015, p. 8).

أصبحت النساء الناشطات في الجمعيّات، على أساس تطوّعيّ، مهنيّات مدفوعات الأجر

في هذه الأثناء، جرت مطالبات بدمج «النوع الاجتماعيّ» بشكل قانونيّ وفعليّ ضمن القطاعات المختلفة، وأُدخلت مصطلحات جديدة في قاموس الحركة النسويّة، مثل: «العنف القائم على النوع الاجتماعيّ»، و«المواطنة الكاملة»، كما «التمييز الإيجابيّ»، ورافق هذا الفعل الدعوة إلى إدراج حقوق المرأة ضمن حقوق الإنسان، وقد أدّى هذا المسار، في النهاية، إلى توقيع لبنان، كما دول عديدة في العالم، على اتفاقيّة «القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة»، وهي اتفاقية ألزمت الدول بتوجيهات المؤتمر التي لم تعترف بها القوانين اللبنانيّة حتى الآن.

دفعت جهودُ المنظّمات الدوليّة، في تسعينيّات القرن الماضي، «الحكومةَ اللبنانيّة إلى تشكيل شراكة مع المنظّمات النسائيّة من أجل تقديم خدمات الرعاية الاجتماعيّة، وتصميم مستقبل العلاقات بين الجنسين في البلاد». فأُنشِئَت لهذا الغرض «الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة»، من أجل تحديد دور المرأة في المجتمع اللبنانّي، بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس اللجنة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة، والمجلس اللبنانيّ لمقاومة ورفض العنف ضدّ المرأة، وقد شجّع هذا المنحى، منظّمات المجتمع المدنيّ النسويّة على مأسسة ممارساتها في المنظّمات غير الحكوميّة.

ويمكن القول، منذ ذلك الحين: بأنّ «التحوّل إلى المنظّمات غير الحكوميّة» لم يؤثّر على الهياكل الداخليّة (التنظيميّة) للمنظّمات النسائيّة فحسب، بل أثّر أيضًا على محتوى مطالباتها المتمحورة حول المساواة بين الجنسين، ومحاربة الصور النمطيّة، وتعزيز التمكين الاقتصاديّ والسياسيّ للمرأة، ومشاركتها في المجتمع المدنيّ، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعيّ.

«التحوّل إلى المنظّمات غير الحكوميّة» لم يؤثّر على الهياكل الداخليّة (التنظيميّة) للمنظّمات النسائيّة فحسب، بل أثّر أيضًا على محتوى مطالباتها المتمحورة حول المساواة بين الجنسين، ومحاربة الصور النمطيّة، وتعزيز التمكين الاقتصاديّ والسياسيّ للمرأة، ومشاركتها في المجتمع المدنيّ، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعيّ.

لذلك، اقترنت هذه المرحلة بسِمة مهمّة لهذه «العولمة النسويّة» تمحورت حول الاعتماد المستمرّ على تمويل المانحين، والتشكيل المتزامن للأجندات والأولويّات. فاكتسبت النسويّة طابعًا عالميًا متعدّد الثقافات، وتداعت الهياكل والتحالفات الأوتوقراطيّة أمام المنظّمات النسائيّة الجديدة، التي شكّلت جسرًا بين الموجتين الثالثة والرابعة من النسويّة في لبنان.

ثالثًا: تعدّد ميادين ونشأة تحالفات

شهدت ثمانينات القرن العشرين، بعد المصادقة على اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (CEDAW) من قِبل غالبيّة البلدان بما فيها لبنان، مطالبات بإثارة موضوع حقوق المرأة وإدراج التشريعات في خطاب حقوق الإنسان الأوسع. ما أدّى إلى تعدّد أجندات وأهداف الأجيال الأربعة من الحركات النسائيّة وتنوّعها، وتراوحت بين: الضغط من أجل المشاركة في الساحة السياسيّة وحقوق التصويت، ترك النظام الطائفيّ الأبويّ، إضافة إلى العمل الإغاثيّ والتنمويّ، والوصول إلى المناطق المحرومة. (Mitri, 2015, p. 8).

ويمكن التعرّف على الموجة الرابعة من النسويّة في أوائل العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، وهي منظّمات عملت على إبراز ما يُسمّى الحقوق الجنسيّة والجسديّة، والتي دعت إلى مزيد من التنوّع الجنسيّ والتمكين الاقتصاديّ للمرأة، إضافة إلى العمل على إبراز الجوانب القانونيّة للضحايا أو الفئات الممثّلة تمثيلًا ناقصًا [1]، فضلًا عن القضايا البيئيّة، وتلك التي تركّز على الذكورة في المجتمعات.

أدّى هذا الاتجاه الجديد إلى نشوء منظّمات موجّهة نحو المشاريع التي تستهدف النساء من خلال تلبية احتياجاتهنّ الاجتماعيّة والاقتصاديّة. فتمّ تدريجيًا استبدال المنظّمات النسويّة أو تلك ذات النهج النسويّ الواضح، بمنظّمات تستهدف جوانب محدّدة، وتعمل في الوقت ذاته على رفع مستوى الوعي حول قضايا، مثل: العنف ضدّ المرأة.

تزامن هذا الأمر مع بروز منظّمات وجمعيّات فاعلة رئيسيّة في مجال قضايا النوع الاجتماعيّ، ومع ذلك لم تعتبر هذه الجمعيّات والهيئات نفسها جمعيّات نسائيّة، ولم تنضمّ للمجالس والاتحادات النسائيّة الموجودة

1 - برزت المطالبة بحقوق ما يُسمّى المثليّين (الشاذّين جنسيّاً) والعمّال المهاجرين، والاتّجار بالبشر ...

في بلادها [1]، لكنّها عملت بناءً على جدول أعمال أوسع وأكثر تركيزًا بدعم من المنظّمات الدوليّة والجهات المانحة والمنظّمات غير الحكوميّة وصناديق المرأة التي تموّل برامج إقليميّة ضخمة، كما ورد في إعلانات الأمم المتّحدة بشأن العنف ضدّ المرأة، ومنها: VAW (Mitri, 2015, p. 5).

تميّز الجيل الرابع من النسويّات باستخدام الإنترنت والاستفادة منه كمنصّة تربطهنّ دوليًّا بالنسويّات الأخريات، وعلى الأخصّ وسائل التواصل الاجتماعيّ المتعدّدة، ناهيك عن إمكانيّة وصولهنّ إلى شرائح كبيرة ومتعدّدة من المستهدفين الشباب والنساء والرجال من الفئات الاجتماعيّة كلّها.

تميّز الجيل الرابع من النسويّات باستخدام الإنترنت والاستفادة منه كمنصّة تربطهنّ دوليًا بالنسويّات الأخريات، وعلى الأخصّ وسائل التواصل الاجتماعيّ المتعدّدة

1 - على سبيل المثال: في لبنان هناك مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنمويّ (CRTD-A)، تهدف -بحسب رسالتها- إلى المساهمة في العدالة الاجتماعيّة والمساواة بين الجنسين، ولا سيّما في منطقة المغرب العربيّ، مع تركيزه عملها على التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمعات المحلّيّة، والنوع الاجتماعيّ والمواطنة، وتطوير قدرات المرأة وقيادتها؛ وهناك أيضاً منظّمة «كفى عنف واستغلال» التي تُعلن أنّها تسعى إلى التخفيف من «أسباب العنف وآثاره واستغلال النساء والأطفال»، ومع ذلك لم تنضويا تحت مظلّة المجلس النسائيّ اللبنانيّ.

رابعاً: مسار جمعيّات ومنظّمات الجيل الرابع

أنشِئَت عام 2001م شبكة المرأة اللبنانيّة، وكانت تتألّف من 13 منظّمة نسويّة، برئاسة «التجمّع النسائيّ الديموقراطيّ»، بهدف تعزيز المساواة الكاملة بين الجنسين. تبع ذلك، أي في العام 2004، نشوء حركة «مناهضة الحرب والعولمة» في بيروت، التي أعلنت عن نفسها كحركة تعمل من أجل السلام والعدالة العالميّين وتلتزم بالمساواة والتضامن والتنوّع (rdflwomen، 2021).

في العام 2007م، أصبحت «ميم»، وهي مجموعة انفصلت عن «حلم»، مستقلّة وتركّز على جميع القضايا التي لا تتعلّق بالسياسة والدين (المؤسّسة العربية للحرّيات والمساواة، 2018، صفحة 27).

ثمّ تأسّست الجماعات النسويّة التي استخدمت المنصّات الإلكترونيّة لنشر آرائها السياسيّة، فعملت على إعادة بناء «التجمّع النسويّ». وكما سبق وأشرنا، هدفت هذه النسويّة إلى تمييز نفسها عن الحركات النسويّة الأخرى من خلال التأكيد على التمكين الذاتيّ و«سياسات الهويّة» والدعم المتبادل.

في عام 2010م، أُنشئت منصّاتٌ نسويّة لإنتاج المعرفة والتنظير في هذا المجال. وفي العام 2012م، قام نشطاء شبّان بإنشاء حركة مناهضة العنصريّة، وهي حركة شعبيّة ركّزت على «التوثيق والتحقيق وكشف العنصريّة ومكافحتها» في لبنان، متناولة بشكل خاصّ الديناميكيّات الموجودة بين النوع الاجتماعيّ والعنصريّة.

من خلال ما سبق، يتّضح أنّ الموجات الأربع للنسويّة في لبنان عكست تشكّل حركات حقوق المرأة في سياق تاريخ لبنان، وتنوّعت ليس فقط في المطالب، ولكن أيضًا في الهياكل التنظيميّة والانتماءات السياسيّة والأيديولوجيّة والجهات الفاعلة الرئيسيّة وأجنداتها.

الجدير بالذكر، أنّ تأسيس اتحادات المنظمّات النسويّة في لبنان بدأ مع العام 1951م

ليصل في العام 2004م إلى تأسيس «حلم» بعد أن اجتمعت حركة مناهضة الحرب والعولمة في بيروت مع الحركات الاجتماعيّة، ومع المنظّمات، والأحزاب السياسيّة، والشبكات والائتلافات التي تمثّل 54 دولة، بالإضافة إلى الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة اللبنانيّة (civilsociety-centre، 2021). مع الإشارة إلى أنّ «حلم» هي أوّل منظّمة تشرعن حالات الشذوذ الجنسيّ في لبنان والمنطقة وفي لبنان (المؤسّسة العربية للحرّيات والمساواة، 2018).

> «حلم» هي أوّل منظّمة تشرعن حالات الشذوذ الجنسيّ في لبنان والمنطقة وفي لبنان

عملت هذه الهيئات والجهات في اتجاه المطالبة بإدانة العنف ضدّ النساء وإدانة المعتدي ومعاقبته، مستخدمةً ذلك كعناوين أساسيّة في المرحلة الأولى من أجل تغيير السلوكيّات الاجتماعيّة تدريجيًا، مدركةً أن ليس هناك أفعل من العقوبة، والتهديد بالعقوبة، لثنيِ أيٍّ كان عن ممارسة العنف ضدّ المرأة، حتّى داخل الأسرة.

خامساً: الجمعيّات والاتحادات والروابط النسائيّة العاملة في لبنان (مؤسّسة نساء الأورو متوسّط، 2021)

بلغ عدد الجمعيّات الأهليّة المرخّص لها في الجمهوريّة اللبنانيّة سبعة آلاف جمعيّة حتّى العام 2017م (جريدة الأخبار اللبنانية، 2017)، وبسبب تعذّر وجود رقم دقيق حول عدد المنظّمات والجمعيّات والهيئات النسويّة في لبنان، فقد قامت معدّة التقرير بعمليّةِ رصد شاملة، استمرّت شهرين، لهذه الهيئات النسويّة العاملة والفاعلة، أو المشبّكة مع جهات فاعلة، وذكرت أكثرها نشاطًا، وفق الآتي:

- **الهيئة الوطنيّة لشؤون المرأة اللبنانيّة** [1]
- **التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ (RDFL)** [2]
- **أبعاد** [3] **(Lebanon Research Guide: Women, 2021)**

---

1 - تعمل على تعزيز مكانة المرأة وضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

2 - منظّمة نسائيّة علمانيّة غير حكوميّة تعمل مع القوى الديمقراطيّة وتمثّل جزءًا من الدعوة إلى الحركة النسائيّة الديمقراطيّة العلمانيّة. أهداف التجمع الرئيسيّة: تفعيل مشاركة المرأة في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ورفع جميع القيود المفروضة على تنفيذ اللوائح الدوليّة الداعية إلى إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. إضافة إلى تنفيذ كافّة بنود الاتفاقيّات الدوليّة بما يكفل إلغاء الظلم تجاه المرأة في قوانين الأحوال الشخصيّة -الجنسيّة -الأحكام -الرفاه الاجتماعيّ -العمل. وإشراك المرأة في صنع القرار داخل الأسرة وفي العمل وفي السياسة العامّة. كما التنسيق مع الحركات النسائيّة والديمقراطيّة نحو التطوير والتحديث. يؤمن التجمّع أنّ التعاون والتنسيق وبناء التحالفات والائتلافات والشبكات ضرورة ملحّة من أجل تعزيز الحركة النسويّة وبنائها كحركة اجتماعيّة قادرة على التغيير والتأثير برسم السياسات، لذلك ومنذ تأسيسه انخرط بفاعليّة في مختلف الأطر النسويّة والديمقراطيّة لرفع الصوت عالياً بقضايا النساء وتعزيز الحركة النسويّة. وهو عضو في الهيئة العامّة للمجلس النسائيّ اللبنانيّ، وعضو في الهيئة الإداريّة للجنة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة، وعضو مبادر ومؤسّس للشبكة النسائيّة اللبنانيّة وهي شبكة نسويّة مطلبيّة من أجل إلغاء التمييز والعنف ضدّ النساء. أضف إلى ذلك، كونه عضو في منتدى النساء العربيّات – شبكة عايشة من العام 1995م وهي شبكة نسويّة علمانيّة في الدول العربيّة. ومنذ أيلول 2008م يتولّى التنسيق العامّ للشبكة، كما أنّه عضو في الاتحاد النسائيّ الديمقراطيّ العالميّ، وفي شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية، وعضو في المنتدى المدنيّ الأورو- متوسّطيّ.

3 - تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين كشرط أساسيّ للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أُفُق

- **المجلس اللبنانيّ لمقاومة العنف ضدّ المرأة (LECORVAW).** [1]
- **المجلس النسائيّ اللبنانيّ.** [2]
- Female (fe_male, 2021) [3]
- **«كفينا تل كفينا» في لبنان** [4]
- **كفى عنفًا واستغلالًا** [5]
- **رابطة حقوق المرأة اللبنانيّة.** [6]
- **حلم** [7] **(جمعيّة تدافع عن الشاذّين جنسيًّا، ولكنّها تشبّك مع الجمعيّات**

1 - الهدف من LECORVAW هو مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضدّ المرأة في المجتمع اللبنانيّ ومقاومتها والقضاء عليها.

2 - تعمل في مجال حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعيّة، والمناصرة.

3 - نسويّة "Fe-male"هي مجموعة من النسويّات (رجال ونساء) يعملون معًا لمواجهة جميع أشكال الاضطهاد الجنسيّ في لبنان والعالم العربيّ. لا تستهدف «نسويّة» حقوق المرأة فحسب، بل تستهدف أيضًا جميع أشكال الظلم المتعلّقة بالجنس، وغيرها من أشكال الاستغلال والتمييز التي تصاحبها، مثل: الطائفيّة، وكراهية المثليّة الجنسيّة، والكلاسيكيّة، والعنصريّة. تمّ تسجيل Fe-Male كمنظّمة وطنيّة غير حكوميّة في عام 2013م، وتُعلن بأنّها مجموعة نسويّة مدنيّة تعمل مع النساء والفتيات للقضاء على الظلم من خلال بناء حركة نسويّة شابّة، وتمكين وكلاء التغيير، والقيام بحملات معًا ضدّ الأعراف والسياسات التمييزيّة. الجهات المانحة لها والشركاء: هيئة الأمم المتّحدة للمرأة ومنظّمة إنقاذ الطفولة الدوليّة. كما تمّ إنشاء شبكة من الشباب والشابّات من منطقتين ريفيّتين محافظتين في شمال وجنوب لبنان (النبطيّة وطرابلس)، والذين أصبحوا فيما بعد شركائها في التعبئة من أجل المساواة بين الجنسين. عملت Fe-Male على تنفيذ ورش عمل لبناء القدرات حول النوع الاجتماعيّ، والنسويّة، وحقوق الإنسان، والذكوريّة الإيجابيّة التي ساعدت في تشكيل مواقفهم وتصوّراتهم؛ كما أنتجت عروضاً وثائقيّة ومناقشات ورحلات تعليميّة. وأنتجت حوالي 20 عملاً فنّيًّا من بينها لوحات وملصقات ومقاطع فيديو قصيرة ومنشورات تناولت موضوعات مثيرة للجدل، مثل: زواج الأطفال، ودحض وجود أدوار الجنسين في المجتمع.

4 - تعمل من مكتبها في بيروت على توفير المأوى والخطّ الساخن والخدمات القانونيّة والنفسيّة والإنجابيّة للناجيات من العنف، الدفاع عن حقّ المرأة في نقل جنسيّتها إلى أطفالها وزوجها، ومناصرة حقّ المرأة في الحماية من العنف المنزليّ، إضافة إلى محاربة زواج الأطفال والزواج القسريّ، وتوعية الرجال وصانعي القرار المحلّيّين بحقوق المرأة، كما تعزيز أمن ورفاهيّة الناشطات في مجال حقوق المرأة.

5 - منظّمة مجتمع مدنيّ نسويّة علمانيّة غير ربحيّة، تأسّست عام 2005م تُعلن أنّها تهدف إلى القضاء على الاستغلال والعنف ضدّ النساء والفتيات. وتسعى إلى تحقيق المساواة الجوهريّة بين الجنسين من خلال اعتماد مجموعة من الأساليب المختلفة.

6 - تهدف إلى نشر الوعي في مختلف قطاعات المجتمع اللبنانيّ، مع التركيز على الشباب من الذكور والإناث.

7 - منذ تأسيسها في عام 2004م، تتمثّل أهداف حلم الرئيسيّة في العمل من أجل إنهاء التمييز -سواء كان اجتماعيًّا أو مؤسّسيًّا -ضدّ الأشخاص ذوي الميول الجنسيّة غير المعياريّة، والتوجّهات الجنسيّة، والهويّات الجنسيّة. الهدف الرئيسيّ الآخر لحلم، هو: مكافحة وباء الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيّاً، مع الدفاع عن حقوق الأشخاص الذين يعيشون مع مثل هذه الفيروسات.

النسائيّة، وتجمعهم مصالح وأهداف مشتركة).

- الرابطة اللبنانيّة لسيّدات الأعمال [1].

- مركز صحّة قلب المرأة [2].

- مرصد حقوق المرأة [3].

- خمسون خمسون [4].

- اللجنة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة [5] (United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia).

---

1 - جمعيّة اجتماعيّة اقتصاديّة وغير سياسيّة وغير دينيّة تجمع بين النساء المهنيّات.

2 - مشروع في إطار مؤسّسة يدنا.

3 - يهدف هذا المشروع إلى مساعدة المنظّمات غير الحكوميّة في مراقبة حقوق المرأة وتنفيذ اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في لبنان.

4 - هي منظّمة غير حكوميّة مؤلّفة من نساء ورجال يسعون لتحقيق المناصفة الجندريّة في القطاعين العامّ والخاصّ، وخاصةً في السياسيّة ومواقع القرار. رؤية خمسون خمسون للبنان: تعتبر أنّ النساء والرجال معنيّون كافّة لخلق توازن جندريّ بين الجنسين في المجالات والقطاعات على أنواعها. تعمل خمسون خمسون على استقطاب النساء الخبيرات الطامحات للوصول إلى مراكز صنع القرار في الشأن العامّ والسياسيّ وتمكينهنّ ودعمهنّ، وتعمل على إشراك الرجل في دعم المرأة لتحقيق التوازن الجندريّ، وعلى زيادة الوعي في المجتمع حول المساواة والكوتا الجندريّة. وتهتمّ بالشراكة مع الإعلام لتسليط الضوء على إنجازات النساء المتخصّصات، بالتوازي مع إنجازات الرجال، وتطالب السياسيّين وصنّاع القرار لتعديل القوانين المجحفة بحقّ النساء والفتيات، مع استدامة وتطوير المناقشات مع خبراء من القطاعات كافّة حول تحديث الاستراتيجيّات الجندريّة للوصول إلى المساواة.

أطلقت فيفتي فيفتي، بدعم من مبادرة الأمم المتّحدة لدعم الانتخابات UNDP LEAP وبالتعاون مع خبراء وخبيرات في القانون والانتخابات، باقتراح قانون لتطبيق «الكوتا النسائيّة في الانتخابات النيابيّة ٢٠٢٢م» وعرضه خلال مؤتمر صحفيّ في أوتيل Movenpick؛ يعتمد روّاد فيفتي فيفتي في عرض تحالف الكوتا على الخبيرات والخبراء د. فاديا كيوان، ومركز جوستيسيا الحقوقيّ الذي يديره بول مرقص، والأستاذ محمّد شمس الدين. الجدير بالذكر أنّ هؤلاء الخبراء هم من طوّروا مشروع إقرار الكوتا في الانتخابات النيابيّة المقبلة في لبنان. وشملت الدورات التحضيريّة ضمن برنامج دعم النساء للوصول إلى الحياة السياسيّة ٤٠٠ أمرأة، رشّح عنها ٥٠ امرأة جرى اختيارها في المرحلة النهائيّة من هذا البرنامج الذي نظّمته «فيفتي فيفتي» بدعم من مبادرة الأمم المتّحدة لدعم الانتخابات UNDP LEAP وبالتعاون مع خبراء وخبيرات في القانون والانتخابات على أن يكون هناك لقاءات تدريبيّة حول هذا الموضوع.https://www.facebook.com/fiftyfiftylb/

Mobile: +961 79 182 926

5 - تشكّلت في 19 تشرين الأوّل (أكتوبر) 1993م، للإعداد لاتفاقيّة بكين من أجل المشاركة الفعّالة للمرأة اللبنانيّة.

- جمعيّة تنظيم الأسرة اللبنانيّة للتنمية وتمكين الأسرة (LFPADE)[1].

تعمل هذه الجمعيّات بالشراكة بين بعضها والبعض الآخر على الأراضي اللبنانيّة كافّة. لذلك، لا يُمكن حصر مجموعة أو هيئة عاملة وأخرى غير عاملة، وإنّما يبرز بعضها أكثر من البعض الآخر، ومنها على سبيل المثال: منظّمة أبعاد، فيميل Female، والتجمّع الديمقراطيّ النسائيّ اللبنانيّ، وخمسون خمسون، وكفينا تل كفينا.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الهيئات هي هيئات فاعلة ومؤثّرة، وتنفّذ أكثر من مشروع وخطّة وبرنامج بحسب أهدافها، كما أنّها تحظى بالتمويل والدعم المادّيّ والمساندة من أكثر من جهة عربيّة وأجنبيّة.

في سياق متّصل، ضمّ دليل مجتمع مدنيّ لقضايا الجندر للعام 2019م مجموعة من المنظّمات والجمعيّات النسويّة العاملة في لبنان، كما جرى رصد منظّمات وهيئات عربيّة نسويّة تعمل بالشراكة والتعاون مع مثيلاتها اللبنانيّة من أجل تنفيذ مشاريع نسويّة تعمل تحت مظلّة شعارات المساواة والجندر ومناهضة العنف ضدّ الفتيات والنساء، وتضمّ الهيئات الآتية:

- مركز المرأة العربيّة للتدريب والبحوث (كوثر) [2].
- معهد دراسات المرأة في العالم العربيّ (**IWSAW**) [3].
- حلم، أوّل منظمة **LGBTIQ** في المنطقة وفي لبنان.

1 - تتمثّل مهمّة LFPADE في تقليص الفجوة التي تسبّبها المساهمة المحدودة للشباب والنساء في عمليّات تنمية المجتمع وخاصّة في المجتمعات المحلّيّة، والتعاون مع الإدارات العامّة والبلديّات من أجل تعزيز الجهود لمواكبة الرؤى الناشئة في مجالات السكّان والتنمية.

2 - مركز للأبحاث الأكاديميّة والدراسات الميدانيّة حول أوضاع المرأة في الدول العربيّة.

3 - تلتزم ريادة البحث الأكاديميّ حول المرأة في العالم العربيّ.

- **شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية** [1]
- **الشبكة العربيّة لرصد وتغيير صورة المرأة والرجل في الإعلام** [2]

1 - هي شبكة إقليميّة تعمل على المستويين الإقليميّ والعالميّ؛ وتضمّ في عضويّتها 35 شبكة وطنيّة ومنظّمة غير حكوميّة من 12 دولة عربيّة. تعتمد الشبكة استراتيجيّة الضغط والتأثير (المدافعة) في ثلاثة برامج أساسيّة تعمل عليها، وهي: التنمية البشريّة المستدامة وحقوق الإنسان والديمقراطيّة والعولمة والتجارة العالميّة. كما تهدف إلى رفع مستوى الوعي عند أعضائها ولدى باقي منظّمات المجتمع المدنيّ وبناء قدراتهم، وتسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال 6 استراتيجيّات، وهي: إعداد الأبحاث والدراسات.التشبيك وبناء التحالفات.تنظيم حملات موجّهة للرأي العامّ، استراتيجيّة إعلاميّة واتصال، الحتشيد، والتأثير في السياسات العامّة من خلال الضغط على صنّاع القرار، تنمية قدرات الشبكة وأعضائها وسائر منظّمات المجتمع المدنيّ. وتعمل الشبكة العربيّة منذ تأسيسها على دعم دور منظّمات المجتمع المدنيّ في البلدان العربيّة وتقويتها، وقد كرّست نشاطاتها لتفعيل التعاون بين المجتمعات المدنيّة العربيّة وبين منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة والشبكات والمنظّمات العالميّة.

2 - الأطر التي يعمل من ضمنها التجمّع على الصعيد الدوليّ: استقلاليّة المجتمع المدنيّ عن الضغوط السياسة والاقتصاديّة والدينيّة؛ أولويّة التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في المنطقة؛ تهدف إلى التوعية على الحقوق الإنسانيّة: المدنيّة والسياسيّة، الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والثقافيّة؛ والنضال من أجل عدم الإفلات من العقاب وحماية الممتلكات العامّة؛ إضافة إلى النضال ضدّ الرشوة السياسيّة والماليّة والإداريّة؛ والقضاء على كافّة أشكال التمييز والعنف ضدّ النساء؛ وإدراج الشباب ومشاركتهم باعتبارهم فاعلين كلّيّة في مجتمعاتهم؛ و تحفيز الحوار الاجتماعيّ كعامل أساسيّ في التنمية والعدالة الاجتماعيّة؛ و التنمية المستدامة: اجتماعيًّا، اقتصاديًّا، بيئيًّا وثقافيًّا.

سادسًا: الأهداف العامّة للجمعيّات والمنظّمات النسائيّة في لبنان

تعمل المنظّمات والجمعيّات النسائيّة في لبنان بغالبيّتها تحت عناوين برّاقة، تعتبرها أساسيّة في مراحلها الأولى، وتهدف من خلالها بحسب إعلانها، إلى تغيير السلوكيّات الاجتماعيّة تدريجيًّا، بالتركيز على محاولات كسر الصمت، وإدانة المتسبّبين والمساهمين في تعويق تنفيذ المساواة ومعاقبتهم، أو أولئك المانعين لها.

اللافت هنا، أنّ قطاعات التدخّل لم تقتصر فقط على عناوين محدّدة، وإنّما شملت كلّ ما يُمكن أن يندرج بشكل مباشر أو غير مباشر، تحت عناوين: المناصرة والتوعية، والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، والعمل وسبل العيش، والسلام والأمن، والأطفال والشباب (daleel-madani, 2021).

* المهامّ والأهداف

إنطلاقًا ممّا تعلنه وتقوم بتنفيذه على الأرض، تتفاوت وتتعدّد أهداف الجمعيّات النسويّة العاملة في لبنان، ويُمكن حصر مهامّها وأهدافها مجتمعة في المسار الآتي:

أ. ريادة

- تفعيل مشاركة المرأة في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة.
- رفع جميع القيود المفروضة على تنفيذ اللوائح الدوليّة الداعية إلى إلغاء جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة.
- تعزيز حقوق المرأة في المجتمع اللبنانيّ.
- تطوير إدماج قضايا النوع الاجتماعيّ في سياسات الوزارات والمؤسّسات العامّة وبرامجها.

- تحفيز الحوار الاجتماعيّ كعامل أساسيّ في التنمية والعدالة الاجتماعيّة.
- ريادة البحث الأكاديميّ حول المرأة في العالم العربيّ.
- تعزيز مشاركة المرأة في القطاع الاقتصاديّ [1].
- تعزيز مشاركة المرأة في المجالات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة.
- القضاء على كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة.
- تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها والمشاركة في صنع القرار.
- تعزيز التواصل بين النساء على المستويات المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة.
- إدخال تعميم مراعاة المنظور الجنسانيّ في جميع المجالات.
- إشراك المرأة في صنع القرار داخل الأسرة وفي العمل وفي السياسة العامّة.
- التنسيق مع الحركات النسائيّة والديمقراطيّة نحو التطوير والتحديث.

ب. توعية

- نشر الوعي حول العنف الجنسيّ من خلال إنتاج الموادّ الإعلاميّة الموجّهة.
- معرفة الأبعاد الاجتماعيّة – الثقافيّة للتمييز ضدّ المرأة.
- تحديد التمييز ضدّ المرأة في قانون العقوبات اللبنانيّ: ما يسمّى بجريمة الشرف، الاغتصاب، الزنا، الاغتصاب الزوجيّ، حماية النساء من العنف الممارس ضدّهنّ.
- نشر المعرفة المرتبطة بالاتفاقيّات الدوليّة المتعلّقة بحقوق المرأة، ومعرفة التحفّظات اللبنانيّة على هذه الاتفاقيّة.
- نشر التوعية في قطاعات مختلفة من المجتمع اللبنانيّ، مع التركيز على الشباب وصغار السنّ من الذكور والإناث.

1 - مشروع البنك الدوليّ المموّل من السفارة الكنديّة.

- زيادة الوعي في المجتمع حول المساواة والكوتا الجندريّة.
- العمل على إشراك الرجل في دعم المرأة لتحقيق التوازن الجندريّ.
- العمل على استقطاب الشباب ومشاركتهم كونهم فاعلين في مجتمعاتهم.
- تعريف كلّ مواطن بأهمّيّة المجتمع المدنيّ.
- توعية الرجال وصانعي القرار المحلّيّين بحقوق المرأة.
- زيادة الوعي بأهمّيّة العمل التطوّعيّ داخل المجتمع في المجالات كافّة.
- تحديد دور التربية كآليّة لإلغاء التمييز ضدّ المرأة.
- التوعية والعمل على انتزاع الحقوق الإنسانيّة: المدنيّة والسياسيّة، الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والثقافيّة.
- العمل على التوعية على السبل الرامية إلى دمقرطة المجتمعات والدول.
- التوعية على سبل النضال من أجل عدم الإفلات من العقاب وحماية الممتلكات العامّة.

ج. اتجاهات قانونيّة

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في القانون – بين الممارسة والتطبيق.
- تعديل القوانين المجحفة بحقّ المرأة.
- إقرار قانون مدنيّ موحّد للأحوال الشخصيّة.
- تعديل قانون الجنسيّة بما يتّفق مع المادّة 9، البند 2، من المعاهدة الدوليّة «اتفاقيّة القضاء على جميع

أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو)»، بحيث يمكن للمرأة أن تعطي الجنسيّة لأبنائها.

- إعداد تعديل قوانين لإزالة التمييز ضدّ المرأة.
- معرفة الإنجازات القانونيّة للمرأة اللبنانيّة.
- تحديد التمييز ضدّ المرأة في القوانين اللبنانيّة في مجال: قوانين الأحوال الشخصيّة، قانون الجنسيّة، قانون العقوبات.
- إقرار قانون يحمي المرأة ويساعدها لمواجهة التمييز في أماكن العمل.
- اقتراح قانون لتطبيق «الكوتا النسائيّة في الانتخابات النيابيّة 2022».

د. سياسات [1]

- تمكين هيئات ومنظّمات من المجتمع المدنيّ وتشجيعها للعمل في مجال مناهضة العنف ضدّ النساء.
- حماية النساء ضحايا العنف الأسريّ ومناصرتهنّ.
- ترسيخ الديمقراطيّة وحماية الحرّيّات العامّة.
- بناء دولة ديمقراطيّة علمانيّة.
- إدماج المرأة في عمليّة صنع القرار، لا سيّما من خلال الكوتا النسائيّة في قانون الانتخابات النيابيّة والبلديّة.
- المساواة في التوظيف والمساواة في الراتب بين الجنسين، وإجازة أمومة أطول.
- تحقيق المواطنة الكاملة والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.
- تمكين النساء الخبيرات الطامحات من الوصول إلى مراكز صنع القرار في الشأن العامّ والسياسيّ ودعمهنّ.
- تعزيز أمن ورفاهيّة الناشطات في مجال حقوق المرأة.
- إشراك المرأة في صنع القرار داخل الأسرة وفي العمل وفي السياسة العامّة.

1 - تشير السياسات إلى الجهود العمليّة لتنفيذ التغييرات لصالح المجتمع أو شريحة معيّنة من المجتمع.

- التنسيق مع الحركات النسائيّة والديمقراطيّة نحو التطوير والتحديث.
- نشر المبادئ والقرارات والتوصيات المعتمدة في المؤتمرات الدوليّة والإقليميّة.
- مساعدة المنظّمات غير الحكوميّة في أنشطتها.
- التنسيق وتوحيد الجهود من أجل تنفيذ جميع الأنشطة والدراسات التي تسعى إلى تحسين المجتمع المدنّي في لبنان.
- بناء المزيد من القدرات التي تهدف إلى زيادة أعضاء المجتمع المؤهّلين من فئة الشباب الذين يمكنهم _ الدفاع عن هذه القضايا ودعم ضحايا العنف الجنسيّ.
- نشر ثقافة حقوق المرأة من ضمن حقوق الإنسان.
- تمكين كادرات التجمّع.
- تطوير السجال الفكريّ لمناهضة العنف ضدّ النساء.
- تقديم مساندة قانونيّة وماليّة ودعم نفسيّ للنساء.
- التعاون مع جميع المنظّمات غير الحكوميّة في مختلف المشاريع.
- تعزيز التواصل بين النساء على المستويات المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة.
- إحداث تغيير لضمان فرص عمل كريمة للسيّدات.
- التشبيك وبناء التحالفات.
- رصد صورة المرأة والرجل في الإعلام وتغييرها.
- وضع استراتيجيّة إعلاميّة واتصال، وتنظيم حملات إعلاميّة موجّهة للرأي العامّ.

- الحشد والتأثير في السياسات العامّة من خلال الضغط على صنّاع القرار.
- تنمية قدرات الشبكات وأعضائها وسائر منظّمات المجتمع المدنيّ.
- دعم دور منظّمات المجتمع المدنيّ في البلدان العربيّة وتقويتها.
- تحفيز الحوار الاجتماعيّ كعامل أساسيّ في التنمية والعدالة الاجتماعيّة.
- التعاقد مع فئة الشباب في تنفيذ مشاريعها وإقامة نشاطاتها وإعداد أعمالها.
- الشراكة مع الإعلام لتسليط الضوء على إنجازات النساء المتخصّصات، بالتوازي مع إنجازات الرجال المناصرة إلى جانب السياسيّين وصنّاع القرار لتعديل القوانين المجحفة بحقّ النساء والفتيات.
- استدامة المناقشات مع خبراء من القطاعات كافّة وتطويرها، حول تحديث الاستراتيجيّات الجندريّة للوصول إلى المساواة.

هـ. عنف

- مناهضة جميع أشكال العنف ضدّ المرأة (الزوجيّة، وكذلك السياسيّة والاقتصاديّة).
- الحماية من العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ، بما يساهم في تعزيز النظام الوطنيّ للوقاية والتصدّي لانتهاكات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ.
- تشجيع المعايير الجديدة التي تعزّز السلوكيّات الحمائيّة لكل من المرأة والطفل.
- مساعدة المنظّمات غير الحكوميّة في مراقبة حقوق المرأة وتنفيذ اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة في لبنان.
- محاربة زواج الأطفال والزواج القسريّ.

كما تتمحور الأنشطة والبرامج التدريبيّة للمنظّمات والجمعيّات النسويّة العاملة في لبنان [1] حول مجموعة متنوّعة من العناوين، وتشمل:

- تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها والمشاركة في صنع القرار.
- مجالات القيادة، والتفاوض، وحلّ النزاعات، والعدالة والديمقراطيّة.
- العاملين الميدانيّين في قضايا المرأة والشباب والنوع الاجتماعيّ والصحّة الإنجابيّة.
- طلبة الجامعات اللبنانيّة (كلا الجنسين ولكنّ الغالبية من الإناث).
- إنشاء خلايا تثقيفيّة للشباب حول الصحّة الإنجابيّة والإيدز والأمراض الأخرى المنقولة جنسيًّا.
- التدريب المهنيّ للمرأة، وتمكينها ودعمها وزيادة قدراتها ومشاركتها في التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
- العاملين الميدانيّين في قضايا المرأة والشباب والنوع الاجتماعيّ والصحّة الإنجابيّة.
- تعريف كلّ مواطن بأهمّيّة المجتمع المدنيّ.
- أهمّيّة العمل التطوّعيّ داخل المجتمع في المجالات كافّة.
- تحسين دور المجتمع المدنيّ في لبنان وحضوره.
- التعاون مع جميع المنظّمات غير الحكوميّة في مختلف المشاريع.
- قوانين الانتخاب في لبنان.
- محو الأمّيّة بشكل منتظم.
- خدمة المرضى.

1 - بالتعاون مع السفارات ومختلف المنظّمات غير الحكوميّة.

سابعًا: أنشطة الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة العاملة في لبنان

تنوّعت وتعدّدت مجالات عمل منظّمات المجتمع المدنيّ، بما فيها الجمعيّات النسويّة والمنظّمات العاملة في هذا الاتجاه (Fe-male, 2021)، ولكنّها أجمعت (على ما نصّت عليه الاتفاقيّات الدوليّة) على تحقيق ملاءمة القوانين الوطنيّة مع المرجعيّة الدوليّة خاصّة تلك المتصّلة بحقوق النساء، والتوعية على الحقوق والتأصيل لثقافة حقوق الإنسان والمساواة وتجذيرها، والمناصرة لحقوق الإنسان والنساء والمدافعة عنها، إضافة إلى عمليّة التشبيك أو العمل الحقوقيّ المدنيّ المشترك (الضعيف، 2014، الصفحات 77-79).

وتتحدّد فاعليّة مؤسّسات المجتمع المدنيّ ومنظّماته من خلال قدرتها وتمكّنها من ممارسة أنشطتها، ومقدار الحرّيّة المسموحة والممنوحة لها في تنفيذ مشاريعها (الضعيف، 2014، صفحة 346).

من هذا المنطلق، تترجم مهامّ منظّمات المجتمع المدنيّ في مجال النهوض بحقوق النساء وحمايتهنّ من كافّة أشكال العنف والتمييز المسلّط عليهنّ (بحسب استراتيجيّات هذه المنظّمات والجمعيّات وأهدافها) وتعزيز مشاركتهنّ الفاعلة في صنع القرار وبناء السلام، بشكل عامّ من خلال تنفيذ أنشطة من لقاءات وورش عمل وبرامج وندوات ومؤتمرات متعدّدة تحت العناوين الآتية (Women's Movements in Lebanon, 2021):

أ. تدريب الطلبة والشباب وتأهيلهم:

- برامج توعية لطلبة الجامعات اللبنانيّة (كلا الجنسين، ولكنّ الغالبيّة من

الإناث).

- تأهيل العاملين الميدانيّين حول قضايا المرأة والشباب والنوع الاجتماعيّ والصحّة الإنجابيّة وتدريبهم.
- تشكيل خلايا تثقيفيّة للشباب حول الصحّة الإنجابيّة والإيدز والأمراض الأخرى المنقولة جنسيًّا.
- تشكيل شبكات من الشباب والشابّات ليصبحوا شركاء في التعبئة من أجل المساواة بين الجنسين .
- بناء القدرات لتشكيل المواقف والتصوّرات حول النوع الاجتماعيّ، والنسويّة، وضحايا العنف الجنسيّ، وحقوق الإنسان والذكوريّة الإيجابيّة ...

ب. توعية النساء وتمكينهنّ:

- تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها والمشاركة في صنع القرار.
- تعزيز التواصل بين النساء على المستويات المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة.
- التدريب على مجالات القيادة والتفاوض وحلّ النزاعات والعدالة والديمقراطيّة.
- تدريب مدرّبات للبرامج في مجال إعداد برامج تدريبيّة وتقديمها وتقييمها. وغاية التدريب المساهمة في نشر الوعي وتوسيع قاعدة المستفيدين في مجال حقوق الإنسان والتنمية عن طريق تطوير المهارات والقدرات التنظيميّة للكوادر الناشطات؛ بهدف تمكينهنّ من خلال مشاركتهنّ في العديد من الدورات التدريبيّة محلّيًّا ودوليًّا، وبخاصّة الدورات التي ينظّمها المعهد العربيّ لحقوق الإنسان في مجال حقوق المرأة الإنسانيّة والمنظّمات الدوليّة الأخرى في مجال المدافعة والمناصرة وتطوير استراتيجيّات المجتمع المدنيّ.

ج. توظيف الإعلام من أجل تشكيل رأي عامّ:

- إنتاج أعمال فنّيّة من بينها لوحات وملصقات ومقاطع مرئيّة كفيديوهات قصيرة ومنشورات ولافتات وملصقات تناولت موضوعات مثيرة للجدل، مثل: زواج الأطفال، ودحض وجود أدوار الجنسين في المجتمع، وغيرها من الموضوعات المدرجة في الأهداف الاستراتيجيّة لمناصرة قضايا المرأة.
- أهمّيّة وجود صحافة نسويّة، وأخلاقيّات تغطية قضايا النساء.
- كيفيّة إطلاق حملات على وسائل التواصل الاجتماعيّ وآليّتها.
- إنشاء شبكات من الصحافيّين والمراسلين لتناول القضايا المُدرجة.
- تحقيق حضور أفضل على محرّكات البحث؛ بهدف زيادة متوسّط عدد مستخدمي المواقع يومًا بعد يوم.
- الإنتاج النسويّ وصنع أخبار حقوق المرأة ونشرها.
- إبراز نجاحات المرأة وتحدّياتها.
- إنتاج المقالات والتقارير المكتوبة والمصوّرة والمحتوى المبتكر والإبداعيّ عبر الإنترنت.
- تنظيم الحملات الضاغطة لإزالة التمييز ضدّ النساء وحمايتهنّ من العنف وتنفيذها.
- إطلاق حملات المناصرة التي تدعم حقوق المرأة ودعمها.
- التوعية والتحسيس على العنف ضدّ المرأة.

د. الأبحاث والدراسات:

- رصدُ كلّ ما يتعلّق بحقوق المرأة والفتاة في لبنان وتوثيقها.
- توحيد الوعي بالمفاهيم الآتية وتعميقه: المساواة الجندريّة، المواطَنة –

العلمنة، الديمقراطيّة – العلمنة.

- إعداد دراسات عامّة ودراسات نسويّة تظهر واقع التمييز والعنف ضدّ النساء ونشرها.

هـ. مشاريع القوانين:

- قوانين الانتخاب في لبنان.

- العنف الأسريّ.

و. التدخّل مع كبار السن:

- محو الأمّيّة للكبار.

يتضمّن برامج لتعليم الكبار ومناهضة العنف ضدّ النساء، وتمكين النساء وتقويتهنّ من أجل المشاركة الفاعلة في الحملات الضاغطة للنهوض بأوضاع النساء، بخاصّة أنهنّ الفئة التي يدافعن عنها، ولهذا يصبحُ ضروريًّا تمكينهنّ ثقافيًّا واجتماعيًّا للانخراط في التغيير لتحقيق المساواة الجندريّة.

في هذا الإطار، أوردت حملة «جنسيّتي حقّ لي ولأسرتي» مستندة إلى تجربتها مع النساء المتزوّجات من أجانب في منطقة الجنوب اللبنانيّ، أنّ عددًا كبيرًا منهنّ أمّيّات، ومن الضروريّ تعليمهنّ لمساعدتهنّ من أجلِ التفاعل بإيجابيّة مع تحدّي التغيير المجتمعيّ.

أوردت حملة «جنسيّتي حقّ لي ولأسرتي» مستندة إلى تجربتها مع النساء المتزوّجات من أجانب في منطقة الجنوب اللبنانيّ، أنّ عددًا كبيرًا منهنّ أمّيّات، ومن الضروريّ تعليمهنّ لمساعدتهنّ من أجلِ التفاعل بإيجابيّة مع تحدّي التغيير المجتمعيّ.

وعليه، فإنّ برامج تعليم الكبار تهدف إلى تعليم النساء القراءة والكتابة وتمكينهنّ منها، أمّا غايتها فتتمحور حول تحقيق المساواة الجندريّة، وفق الرؤى والبرامج الدوليّة، من خلال تعزيز موقع النساء المهمّشات في عمليّة النهوض بأوضاع النساء، ومناهضة العنف والتمييز ضدّهن، وذلك من خلال العمل الضاغط وإدماجهنّ في التنمية والوصول إلى الموارد في المجتمع.

تنتقي هذه الجمعيّات النسويّة بعضًا من هؤلاء النسوة ممّن يتمكّنّ من اكتساب المهارات اللازمة ضمن هذه البرامج، فيعمدن إلى تدريبهنّ ليصبحن نماذج مؤثّرة في المجتمعات، من خلال سرد تجاربهنّ الإيجابيّة بعد انخراطهنّ في هذه البرامج.

ز. مسار من الأنشطة والتدّخلات

نظّمت المنظّمات غير الحكوميّة (كفى وأبعاد بشكل رئيسيّ) تدريبًا للقضاة وأفراد قوى الأمن الداخليّ، ووضعت برنامجًا لتقديم الشكاوى، وساعدت في إنشاء قسم داخل قوى الأمن الداخليّ لمحاسبة الموظّفين الذين لا يطبّقون القانون بشكل صحيح فيما يخصّ قضايا النساء.. كما عملت مع النوّاب من أجل الضغط لإقرار قوانين حماية النساء من العنف الأسريّ (Mitri, 2015, p. 11).

أثارت «أبعاد» الجدل بسبب استخدامها صور الزعماء الدينيّين في «حملتها» لمناهضة العنف ضدّ النساء عام 2012م، علمًا أنَّ هذه المنظمة أطلقت سلسلة من الحوارات مع القادة الدينيّين لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعيّ (GBV)، وخلق مساحة للحوار بين المنظّمات النسائيّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ والقادة الدينيّين حول حقوق المرأة ووضع المرأة في المجتمع اللبنانيّ [1].

> **أثارت «أبعاد» الجدل بسبب استخدامها صور الزعماء الدينيّين في «حملتها» لمناهضة العنف ضدّ النساء عام 2012م**

أكّدت منظمة «أبعاد» في مقابلة أُجريت معها في تشرين أول 2014، أنّ ثلاثة عوامل

1 - هذا المشروع كان ناجحًا للغاية من قبل المنظمة المنفّذة، التي رأت فرصة فريدة لجلب القادة الدينيين والنساء إلى طاولة واحدة وجعلهم يتخذون موقفًا عامًا ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ساهمت في نجاح حملاتها الإعلاميّة والتي استندت إلى : الحشد البنّاء المستند إلى[1] استخدام أدوات التوعية والدعوة، ونشر المعلومات للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس؛ إضافة إلى دور الإعلام في الحديث عن حالات النساء كضحايا عنف، ما ساهم في إيجاد استجابة عاطفيّة في الرأي العامّ، واستهداف الناس من خلال اللقاءات (التطوّعيّة، والناشطة، ومشاركة النساء في جمعيّات شقيقة). وساعد الحضور الإعلاميّ الهائل ووجود الصحفيّين الذين ينقلون المعلومات إلى حدّ كبير في زيادة الوعي وتعبئة الرأي العامّ حولها (Mitri, 2015, p. 13)

وقد جمعت إحدى التظاهرات التي نظّمتها منظّمة «كفى» في آذار/ مارس 2014م للتنديد بالعنف ضدّ المرأة ما يقرب من 5000 شخص، فشكّلت مثالًا جيّدًا لفهم القدرات الفعليّة للمنظّمات النسائيّة في لبنان (Mitri, 2015, p. 15).

> **المرأة ما يقرب من 5000 شخص، فشكّلت مثالًا جيّدًا لفهم القدرات الفعليّة للمنظّمات النسائيّة في لبنان**

الجدير بالذكر أنّ الأمم المتحدة تعمل على إدخال العامل الجندريّ ضمن كلِّ المشاريع والقرارات الصادرة عنها، وهي اعتمدت مؤشّر التمييز ضدّ المرأة كمؤشّر للمواجهة، ورأت أنّ تعزيز مشاركة المرأة في كلّ مراكز اتخاذ القرار، بخاصَّة السياسيّ منها، ومحاربة التمييز، يشكّل بحدّ ذاته وسيلة للوقاية من النزاعات.

من هذا المنطلق، وعلى هذه الأسس، «تُفتح مسارب التمويل للمنظّمات والجمعيّات

1 - صرّحت عضو في منظّمة أبعاد أنّ: «أساليبنا في التعبئة تعتمد على الهدف، إذا قررنا استهداف الأشخاص المؤثّرين، فسنستخدم علم النفس الإيجابي، بدون نبرة عدوانية، لا اتهام، نبحث عن نماذج يحتذى بها للرجال، ننـدّد ولكن بطريقة ناعمة، دون استعداء الفاعلين المهمّين ونحاول إيجاد مساحة لتشجيع التغيير الاجتماعي وحقوق المرأة. وفي هذا الإطار، تنظّم أبعاد حملات إعلامية على الصعيد الوطني، فتجذب النساء من مختلف الخلفيات، وتعتمد لنجاح هذه التعبئة على مجموعة من الأدوات المتمثّلة في: الاجتماعات مع قادة المجتمع والنساء في الميدان، ومجموعات التركيز، والاجتماعات مع المتطوّعين الذين يرغبون في المشاركة في المنظمة أثناء تنظيم الاحتجاج. لكنها اعتمدت أيضًا على الكثير من الحملات باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرئيسية. ساعد الاتصال عبر وسائل الإعلام في «التسمية وعملية فضح «، خاصة فيما يتعلق بالنواب أو أعضاء الهيئة النيابية. ساعد الحضور الإعلامي الهائل ووجود الصحفيين الذين ينقلون المعلومات إلى حد كبير على زيادة الوعي وتعبئة الرأي العام حول قضية العنف ضد المرأة وضرورة إقرار القانون. اختارت منظمة كفى استخدام الفضاء العام كمساحة للتعبئة (Mitri, 2015, p. 12).

والهيئات النسائيّة العاملة في هذه الميادين والمجالات» (الضعيف، 2014، صفحة 177)، انطلاقًا من «ثوابت» ترى «بأنّ القيم التي تدعمها الحركة النسويّة هي شروط ضروريّة لبناء عالم ديمقراطيّ قائم على العدالة الاجتماعيّة والسلام» (الضعيف، 2014، صفحة 198)

أمّا النسويّات فيطرحن «مسألة الأمن بشكل مختلف تمامًا قضيّة شخصيّة وسياسيّة واجتماعيّة، ومطلبًا مشروعًا لجميع النساء والرجال، للعيش من دون خوف في كلّ مكان، وفي جميع مراحل الحياة، ولا تتعلّق مسألة الأمن بالعدالة الاجتماعيّة فحسب، بل أيضًا بالعدالة الجندريّة». (الضعيف، 2014، صفحة 193)

في سياق متّصل، تعمل الحركات النسائيّة بنشاط ملحوظ على «أن تكون الجامعات متخصّصة في دراسات الجندر، وأن تكون قادرة على تقديم هذه البرامج لطالبيها» (الضعيف، 2014، صفحة 339) [1].

«تعمل الحركات النسائيّة بنشاط ملحوظ على «أن تكون الجامعات متخصّصة في دراسات الجندر، وأن تكون قادرة على تقديم هذه البرامج لطالبيها»

* الحملات

تقوم بعض المنظّمات والجمعيّات النسويّة بأنشطة متعدّدة ضمن حملات ترويجيّة وإعلاميّة واسعة النطاق. وتتراوح مُدة هذه الحملات بين سنويّة، دائمة أو مرحليّة بحسب برامجها، وأهدافها. وقد تكون طارئة تنسجم مع المستجدّات الحاصلة، وتهدف الهيئات من خلالها إلى تسليط الضوء على موضوعاتها، وتواكب هذه المحطّات إضافة إلى التغطيات والإطلالات الإعلاميّة المكثّفة، مسيرات ونشاطات قد تخرج عن دائرة المألوف للفت النظر

1 - تقدّم الجامعة اللبنانيّة الأميركيّة هذا البرنامج البحثيّ للطلاّب والمدرّسين والباحثين، ويُعمل على إدخال هذا التوجيه في تخصّصات اجتماعيّة وإنسانيّة في الجامعة اللبنانيّة وفي غيرها من الجامعات ضمن مسارات وأُطُر متعدّدة.

إليها بشكل أوسع. كلّ هذا يصبّ في إطار تثبيت هذه القضايا والعمل على تحويلها إلى قضايا رأي عامّ، يُصبح من الصعب حينها اختراقها أو مواجهتها.

وفي هذا السياق أنشأت منظمة Fe-male في العام 2010م منصّة لطرح القضايا النسويّة وبثّها، أسمتها «شريكة ولكن» من أجل إعلام نسويّ، يناصر حقوق النساء، ويضيء على قضاياهنّ ويعمل على تمكينهنّ... [1] كما ورد في التعريف عن المنصة (Sharika Wa Laken, 2021).

سيتطرّق هذا البحث إلى بعض عناوين هذه الحملات، ويستعرض بعض النشاطات المتزامنة معها من قِبل الهيئات المعنيّة بالقضايا النسويّة:

1. حملة الـ 16 يومًا العالميّة لمناهضة العنف

عُنونت إحدى النشاطات ضمن هذه الحملة الإعلاميّة بـ: «الاتحاد الأوروبيّ واليونيسف وأبعاد يتّحدون لمناهضة تزويج الأطفال في لبنان»، أمّا الخبر فجاء على الشكل الآتي:

«بمناسبة اختتام حملة الستّة عشر يومًا العالميّة لمناهضة العنف الممارس ضدّ المرأة والفتاة، اجتمع الاتحاد الأوروبيّ ومنظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (يونيسف)، والمنظّمة غير الحكوميّة «أبعاد»؛ وذلك لتسليط الضوء على المخاوف المحيطة بتزويج الأطفال، وذلك في فندق الهوليداي إن ديونز في بيروت» (Unicef، 2021).

1 - هو موقع إخباريّ نسويّ مستقلّ مقرّه الرئيسيّ لبنان، فريق عمله يتألّف من مجموعة صحافيّات نسويّات مؤمنات بحقوق الإنسان وبدور إعلامه حول رفع الوعي وتحقيق التغيير الإيجابيّ في المجتمعات. يركّز فريق عمل الموقع على رصد واقع النساء في لبنان والعالم العربيّ، ونقد هذا الواقع، ونشر الأخبار المتعلّقة به وتعميمها على نطاق حقوقيّ وإعلاميّ واسع، إضافة إلى دعم عمل ونضال المنظّمات النسويّة والحقوقيّة في لبنان والوطن العربيّ. يهدف موقع «شريكة ولكن» إلى أن يكون أحد المصادر الرئيسيّة للأخبار والمعلومات المتعلّقة بالنساء في لبنان والعالم العربيّ. ويلتزم الموقع في عمله السلوكيّات والمبادئ الآتية: حرّيّة التعبير عن الآراء والأفكار ووجهات النظر والأخبار التي تهمّ النساء والرأي العامّ، مراعاة الحساسيّة الجندريّة في تحرير الأخبار، أمانة المعلومات وتوخّي أعلى مستويات الدقّة عبر الاستناد إلى مصادر سليمة وموثوقة، وعدم التحيّز، والشفافيّة، والموضوعيّة، وعدم بثّ أيّ محتوى يحضّ على العنف أو الطائفيّة أو العنصريّة أو التعصّب أو التمييز. تمّ تأسيس هذا الموقع بمبادرة من جمعيّة Fe-Male وهو يأتي استكمالاً لعمل الجمعيّة على رفع التوعية ومناصرة قضايا النساء في لبنان والعالم العربيّ بشكل خاصّ والعالم بشكل عامّ، عبر مبادرتها الأولى وهي البرنامج الإذاعيّ النسويّ الأوّل من نوعه في لبنان والعالم العربيّ «شريكة ولكن»..

2. حملة مش قبل الـ 18 (التجمّع النسائي الديمقراطي، 2021)

تزامنًا مع اليوم العالميّ للفتيات الواقع في 11 أكتوبر – تشرين الأوّل من العام 2017م، أطلق التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ حملة «مش قبل الـ 18» التي تهدف، بحسب التجمّع، إلى حماية الأطفال من التزويج المبكر، وإلى زيادة الوعي حول القضيّة والمخاطر الصحّيّة والاجتماعيّة للزواج المبكر، الذي يراه التجمّع اتّجارًا ببناتنا وطفلاتنا تحت مسمّيات وتبريرات متعدّدة» [1].

تحت وسم #أمنك_وحمايتك_أولويّة، كانت الدعوة للمرحلة الثانية من الحملة الوطنيّة إنهاء التزويج المبكر في لبنان «مش قبل الـ 18»، التي أطلقها التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ RDFL وشركاؤه في إطار حملة الستّة عشر يومًا من العمل للقضاء على العنف ضدّ النساء والفتيات، ورافق هذا الوسم، الخبر الآتي: «برغم كلّ الأزمات سنستمرّ بمسيرة نضالنا لأجل أعوامٍ جديدة أكثر عدالة، مساواة، وحقوق.» وتمت الإشارة إلى ارتفاع نسبة التزويج المبكر في لبنان إلى أكثر من 13% بين الفتيات مقابل 3% بين الفتيان في ظلّ الظروف الصحّيّة والاقتصاديّة الضاغطة التي يمر بها اللبنانيون.

كما انضمّ بتاريخ 25 تشرين الثاني نوفمبر 2020م، أكثر من 20 مؤثّر ومؤثّرة من المشاهير إلى حملة التجمّع الوطنيّة #مش_قبل_الـ 18 من أجل الضغط نحو إقرار قانون يحدّد السنّ الأدنى للزواج.

> انضمّ بتاريخ 25 تشرين الثاني نوفمبر 2020م، أكثر من 20 مؤثّر ومؤثّرة من المشاهير إلى حملة التجمّع الوطنيّة #مش_قبل_الـ 18 من أجل الضغط نحو إقرار قانون يحدّد السنّ الأدنى للزواج.

وكان من اللافت مشاركة «غَيدا عناني» مؤسِّسة «أبعاد» ومديرتها في الاجتماع

1 - أعدّت لجنة حملة «مش قبل الـ 18» في التجمّع مع لجنة من المختصّين والمختصّات مقترح قانون مدنيّ لتحديد سنّ الزواج بثماني عشرة سنة للرجل والمرأة، ويعمل على مناقشته في لجنة الإدارة والعدل النيابيّة، مطالبين بإقراره من دون أيّ استثناءات أو تحفّظات وحرصًا على تطبيق الدستور اللبنانيّ وتنفيذ كافّة المعاهدات والاتفاقيّات التي صادق عليها لبنان، ومنها: اتفاقيّة سيداو، واتفاقيّة حقوق الطفل.

الذي تناول «زواج الأطفال في الأوضاع الإنسانيّة»، تحت عنوان: فتيات لا عرائس، الذي نظّمته منظّمة الحملة الدوليّة للنساء اللاجئات، ومنظّمة إنقاذ الطفولة، ورأت مؤسِّسة أبعاد ومديرته أنّ:

- المشاركة الفعّالة والواضحة والهادفة للأطفال هي المفتاح في تصميم برامج إنهاء زواج الأطفال.
- البرمجة متعدّدة القطاعات، أمر حيويّ لبرامج إنهاء زواج الأطفال المؤثّرة.
- التنسيق الأكبر بين القطاعات أمر لا بدّ منه للتخفيف من مخاطر زواج الأطفال، والاستجابة لاحتياجات الناجيات (ابعاد، 2021)».

3. حملة الإجهاض الآمن (Sharika Wa Laken, 2021)

بمناسبة اليوم العالميّ للإجهاض الآمن، تعمل بعض الجمعيّات والمنظّمات والهيئات النسائيّة على تنفيذ حملات إعلاميّة خاصّة بهذه المناسبة تدعو من خلالها إلى حريّة الإجهاض وعدم تجريمه تحت ذريعة أنّ النظام الأسري في المنطقة العربيّة هو نظام أبويّ قائم على السيطرة على أجسام النساء، وما تجريم الإجهاض إلا أبرز الأمثلة على هذه الذكوريّة – الأبويّة.

> بمناسبة اليوم العالميّ للإجهاض الآمن، تعمل بعض الجمعيّات والمنظّمات والهيئات النسائيّة على تنفيذ حملات إعلاميّة خاصّة بهذه المناسبة تدعو من خلالها إلى حريّة الإجهاض وعدم تجريمه.

إضافة إلى الإعلانات عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ، وبعض الإطلالات الإعلاميّة المتعلّقة بموضوع الإجهاض، تقارب الجمعيّات النسويّة هذه المسألة من منطلقات غير مألوفة. فقد جاء في مطالعتها «عن مجتمعاتنا وحكوماتنا التي تجرّم الإجهاض الآمن للحفاظ على شكل العائلة الغيريّة. وهذه العائلة ليست مؤسّسة اجتماعيّة فقط، إنّما اقتصاديّة وسياسيّة أيضًا. والبلدان العربيّة جزء من تاريخ إنسانيّ استغلّ أجسام النساء وعنّفها، بينما لعب الاستعمار في تاريخنا العربيّ دورًا في نَقل تقديس

العائلة الغيريّة إلى مجتمعاتنا، التي كانت مستعدّةً لهذا النوع من التقديس».

يلاحظ أنّه يتمّ استعارة مصطلحات تتعلق بالمستعمر وقوانينه ودساتيره حول الأسرة، وفي وقت تخلّصت فيه غالبيّة دول الاستعمار من هذه القوانين، أبقت الحكومات المتعاقبة عليها وروّجت بأنّ ما يميّزها عن المجتمعات الغربيّة هو تقديسها للأسرة. والأسرة، كما تقول هذه المنظمات: «قائمة على السيطرة على أجسام النساء، ولعلّ تجريم الإجهاض واحد من أبرز الأمثلة على ذلك». (يُلاحظ أنَّ الإعلان الذي يطالب بأحقيَّة الإجهاض الآمن تضمّن صورة لفتاة محجّبة)

4. الحملات التي يشارك فيها التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ (RDFL, 2017)

في إطار متّصل، يسعى التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبنانيّ من خلال ما يسمّى بالتعاون الهادف إلى إلغاء كلّ أشكال التمييز ضدّ النساء، لذلك ينخرط التجمّع في تنفيذ العديد من الحملات المدافعة عن حقوق النساء من خلال المساهمة في إعداد مشاريع القوانين وتنفيذ الأنشطة للحملات، ومنها:

- حملة تعديل قانون العقوبات باسم الشبكة النسائيّة اللبنانيّة.
- حملة تعديل قانون الجنسيّة مع CRTDA ومع اللجنة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة.
- حملة تجريم العنف الأسريّ بالتعاون مع التحالف اللبنانيّ لتجريم العنف الأسريّ ومنظّمة كفى.
- حملة مراقبة الانتخابات وتعزيز مشاركة المرأة السياسيّة منذ العام 1996م مع الجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديمقراطيّة الانتخابات LADE.
- حملة دعم المشاركة السياسيّة للمرأة مع اللجنة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة.

- الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابيّ (CCER).
- حملة لتعديل المادّة 522 المتعلّقة بالاغتصاب مع منظّمة أبعاد.
- حملة وضع مسودّة قانون للحماية من التحرّش مع منظّمة أبعاد.
- الحملة العالميّة لإلغاء الدين العامّ عن دول العالم الثالث مع الأكاديميّة العربيّة لتعليم الكبار.
- الحملة الوطنيّة من أجل قانون مدنيّ موحّد للأحوال الشخصيّة، مع المبادِرة أوغاريت يونان.

5. عناوين تقارير تلفزيونيّة ضمن نشرات الأخبار خلال فترة حملة الـ 16 يوم المناهضة للعنف [1]

رصدَت هذه الدراسة بعض عناوين التقارير بين 9 تشرين الثاني و22 كانون أوّل من عام [2] 2017م، أي لمدة 43 يومًل، والتي بُثّت على القنوات الإعلاميّة اللبنانيّة المرئيّة، وتمحورت العناوين خلال هذه الفترة حول (ليلى شمس الدين، 2019، الصفحات 196ـ197):

- «ساعدني يا ربّ ساعدني أقدر أرسم البسمة على وجوه تعبت من الظلم والعنف الجسديّ».
- «لا للعنف، وبالتحديد العنف الأسريّ، شكرًا جمعيّة أبعاد».
- «عون يَطمئن على صحّة أمير الكويت، ويتضامن مع حملة مناهضة العنف الأسريّ».

1 - سبق للباحثة أن رصدت هذه التقارير من خلال دراسة بحثيّة أجرتها عن الموضوع، ويعود تاريخها إلى العام 2017م، وما عرضها إلاّ لمقاربة الصورة التي تبثّها المحطّات الإعلاميّة في برامجها ومحطّاتها الإخباريّة خلال فترة الـ 16 يومًا العالميّة لمناهضة العنف ضدّ المرأة. ولا تزال الحملات الترويجيّة مستمرّة بذات الوتيرة والزخم سنويًا بالتنسيق والاتفاق مع الجمعيّات والمنظّمات النسويّة الفاعلة في لبنان.

2 - هذه الفترة الزمنيّة حدّدت للرصد والتحليل؛ كونها تسبق اليوم الدوليّ للقضاء على العنف ضدّ المرأة، وتستمرّ إلى ما بعده.

- «اعتقدته صديقها فصُعقت بوحشيّته ... كان في طريقه لإيصاله إلى منزلها فحصل ما لم تتوقّعه ندى!»
- إطلاق حملة «المؤبّد إلو والحياة إلها»... وأرقام مُخيفة!
- للحدّ من «الاغتصاب السفاحيّ» في لبنان المؤبّد إلو، الحياة إلها.
- لين... ضحيّة «سفّاح القربى» تكسر حاجز الصمت.
- اغتصبها خالها بعمر الـ 14 عامًا ... والأم تستّرت.
- «اغتصاب فتيات على قارعة الطريق في عين المريسة، تقرير ليال بو موسى، وأكثر من محطّة تلفزيونيّة».
- «أكثر من نصف النساء في لبنان أبلغن عن تعرّضهنّ للتحرّش الجنسيّ».

تناولت التقارير التلفزيونيّة خلال هذه الفترة عناوين وموضوعات تراوحت بين الاغتصاب، والاغتصاب السفاحيّ (اغتصاب القربى)، وهو مفهوم جديد تبنّته وسائل الإعلام بعد أن أطلقته منظّمات المجتمع المدنيّ العاملة في قضايا الجندر، والنوع الاجتماعيّ، وقضايا المساواة بين الجنسين، كما سبق وحصل عند المطالبة بسَنّ قانون للعنف الأسريّ، حيث أُطلق مفهوم جديد لم نسمع به قبلًا، وهو «الاغتصاب الزوجيّ».

تناولت التقارير التلفزيونيّة خلال هذه الفترة عناوين وموضوعات تراوحت بين الاغتصاب، والاغتصاب السفاحيّ (اغتصاب القربى)، وهو مفهوم جديد تبنّته وسائل الإعلام بعد أن أطلقته منظّمات المجتمع المدنيّ العاملة في قضايا الجندر، والنوع الاجتماعيّ، وقضايا المساواة بين الجنسين، كما سبق وحصل عند المطالبة بسَنّ قانون للعنف الأسريّ، حيث أُطلق مفهوم جديد لم نسمع به قبلًا، وهو «الاغتصاب الزوجيّ».

يدلّ هذا الأمر، إن دلّ، على قدرة منظّمات المجتمع المدنيّ على التأثير على وسائل الإعلام المرئيّة في غير اتجاه، ليس أقلّها طرح الموضوعات التي ترتئيها، كما فرض المصطلحات والمفاهيم التي تروّج لها.

وباختصار، تساعد ثلاثة عوامل في إنجاح هذه الحملات التي أوردنا بعضًا منها [1] (Civil Society Knowledge Centre, 2014):

أوّلًا: التعبئة من خلال أدوات التوعية والمناصرة ونشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن.

ثانيًا: دور الإعلام في التطرّق إلى الحالات الإنسانيّة المؤثّرة لا سيّما جرائم القتل والاغتصاب وحوادث العنف المنزليّ، ما يؤدّي إلى ردّة فعل عاطفيّة لدى الرأي العامّ.

ثالثًا: دقّة تنظيم الحدث نفسه، من خلال استهداف الناس عبر اللقاءات (المتطوّعات والناشطات والنساء من منظّمات شريكة).

1 - هناك حملات تحت عناوين متعدّدة: حضانتي ضدّ المحكمة الجعفريّة، أوقفوا قتل النساء، المساواة القانونيّة، والحق في الترشّح والانتخاب ...

ثامنًا: الفئات المستهدفة لبرامج الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة في لبنان وأنشطتها

استهدفت الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة العاملة في لبنان -من خلال المشاريع والبرامج والأنشطة- الفتيات والنساء في مناطق بيروت، والضاحية الجنوبيّة، كما في طرابلس والبقاع والجنوب.

كما استهدفت من خلال مشاريع محو الأمّيّة النساء اللواتي لم تتح لهنّ الظروف لتعلّم القراءة والكتابة ضمن مناطق متعدّدة كالضاحية الجنوبيّة، كما في بعلبك ومنطقة رأس العين في البقاع الشماليّ، وفي صيدا، ومنطقة ظهر المغر في طرابلس وأيضًا في عكّار والمنية.

أضف إلى ذلك، التوجّه من خلال بعض الأنشطة إلى الطلّاب والطالبات في العديد من المناطق، وإلى النساء والفتيات، والرجال والفتيان، والأطفال والأُسر من جميع الجنسيّات.

تاسعًا: الجهات المانحة وشراكات الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة في لبنان

«يقوم صندوق الأمم المتّحدة للسكّان واليونيسيف، مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتّحدة بالتضامن مع الحركات النسائيّة في لبنان، وتعمل فرق العمل التابعة لهؤلاء مع الشركاء في الميدان، وتشمل بعض الأنشطة التي يجري حاليًّا تعزيزها [1].

- **إذكاء الوعي في المجتمعات المحلّيّة.**
- **إشراك جهات التنسيق المجتمعيّة من الإناث والذكور لتمكين المرأة وتوعيتها بآليّات الشكاوى المجتمعيّة واستخدامها بأمان؛.**
- **اتخاذ تدابير لتعزيز الخدمات المركّزة على الناجيات من خلال النظام الصحّيّ وفي المجتمع المحلّيّ» (WHO, 2021).**

نحن إذًا أمام اتفاق دوليّ يعمل على وجوب إتاحة المزيد من السلطة والتأثير والتمويل في متناول الجهات العاملة في المجالات الإنسانيّة، بخاصّة تلك التي تركّز على الفتيات والنساء» وتهدف هذه البرامج إلى القيام بهذا الدور بالتحديد من خلال ضمان وجود منظّمات المجتمع المدنيّ التي تعمل في أنشطة المرأة والمجالات الإنسانيّة على طاولة صانعي القرار، وتساندها ليكون صوتها مسموعًا [2]، لذلك، يُصار إلى اختيار المنظّمات اللبنانيّة الفاعلة في تدخّلها مع الفتيات والنساء للدخول في شراكة مع منظّمات عالميّة رائدة في مناصرة المساواة الجنسانيّة [3].

1 - https://www.who.int/ar/news/item/251442--11-who-pledges-extensive-commitments-towards-women-s-empowerment-and-health

2 - UNFPA Lebanon UK in Lebanon UKAID Royal Norwegian Embassy in Beirut Embassy of the Netherlands in Lebanon Dutch Ministry Of Foreign Affairs Search for Common Ground.

3 - في 13 مارس 2019م – أعلنت Deliver Women -وهي منظّمة عالميّة رائدة في مناصرة المساواة الجنسانيّة وصحّة الفتيات والنساء وحقوقهنّ -عن خمس منظّمات من المجتمع المدنيّ التي تركّز على المرأة لبنان، والتي تمّ اختيارها للمشاركة في البرنامج الجديد للمنظّمة، «Program Advocates Humanitarian) «برنامج المناصرة الإنسانيّة). تعلم منظّمة Women Deliver أنّ منظّمات المجتمع المدنيّ التي تتركّز أنشطتها على المرأة وتكون على التواصل مع الأشخاص

الجدير بالذكر، أنّ صندوق الأمم المتّحدة للسكّان يعمل بصورة وثيقة مع المؤسّسات الحكوميّة، ومنظّمات المجتمع المدنيّ، والمنظّمات الدوليّة، ومراكز الأبحاث، والمؤسّسات الأكاديميّة، ووسائل الإعلام على مناصرة التدابير القانونيّة، ودعم التدريب والأبحاث التي تتناول فيما تتناول قضايا النوع الاجتماعيّ متضمّنًا أُسس الوقاية والحماية من العنف المبنيّ على أساس النوع الاجتماعيّ.

وقد أعلن «صندوق المرأة للسلام والعمل الإنسانيّ» [1] التابع لهيئة الأمم المتّحدة للمرأة في لبنان عن إطلاق ستّة مشاريع على مستوى القاعدة الشعبيّة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليّة الاستجابة والتعافي من انفجار مرفأ بيروت -إلى جانب الإطلاق الرسميّ لـ «صندوق المرأة للسلام والعمل الإنسانيّ» في لبنان. وبدعم من حكومة ألمانيا. سيوفّر «صندوق المرأة للسلام والعمل الإنسانيّ» في لبنان التمويل لستِّ منظمات محلّيّة تدعم حقوق المرأة [2].

يعمل الصندوق على دعم مشاركة المرأة في عمليّة التعافي من خلال مجموعة متنوّعة من الأساليب، بما في ذلك تحسين إدارة الكوارث العامّة، وإنشاء لجان

المناسبين وتتمتّع بالوصول إلى المنصّات والموارد المناسبة، يمكن أن تعجل من معالجة الأزمات الإنسانيّة التي تتضرّر منها الفتيات والنساء. وللمساعدة في إظهار طاقاتهنّ وإمكانيّاتهنّ، ينطلق في لبنان برنامج Program Advocates Humanitarian الخاصّ بمنظّمة Deliver Women مع خمسة من المشاركين: جمعيّة تنظيم الأسرة في لبنان للعمل على التنمية وتمكين الأسرة، ومركز مرسى للصحّة الجنسيّة، المنظّمة الإنسانيّة للمرأة الفلسطينيّة، التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ اللبناني (RDFLوالنساء الآن من أجل التنمية. تمّ اختيار هذه المنظّمات الخمس من المجتمع المدنيّ في لبنان التي تتركّز أعمالها على المرأة من خلال الحثّ على المساواة الجنسانيّة، وعلى صحّة الفتيات والنساء كما على حقوقهنّ.

1 - هو آليّة التمويل العالميّة الوحيدة المخصّصة حصراً لدعم مشاركة المرأة في بناء السلام والعمل الإنسانيّ، كما يقدّم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنسانيّ نفسه على أنّه أداة تمويل مرنة وسريعة تدعم التدخّلات عالية الجودة لتعزيز قدرة النساء المحلّيّات في جميع أنحاء العالم، لمنع الصراع، والاستجابة للأزمات، وحالات الطوارئ واغتنام فرص بناء السلام الأساسيّة. هو شراكة مبتكرة بين الدول الأعضاء والأمم المتّحدة والمجتمع المدنيّ، مع تمثيل جميع أصحاب المصلحة في مجلس التمويل العالميّ. توفّر «هيئة الأمم المتّحدة للمرأة» الدعم على مستوى أمانة سرّ «صندوق المرأة للسلام والعمل الإنسانيّ» وتضمن التنسيق لتنفيذ قرارات مجلس التمويل. كما تشمل الجهات المانحة للصندوق حاليًّا: أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وإستونيا والاتحاد الأوروبيّ (مبادرة «سبوتلايت») وألمانيا وإيرلندا واليابان وليختنشتاين وليتوانيا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد والمملكة المتّحدة. ويدعم الصندوق المنظّمات النسائيّة المحلّيّة في 22 دولة من أصل 25 دولة صنّفت مؤهّلة، وقد حشد 58 مليون دولار أمريكيّ للمنظّمات على مستوى القاعدة الشعبيّة التي تدعم حقوق المرأة والتي تقودها نساء والتي تعمل في حالات النزاع والطوارئ الإنسانيّة.

2 - مجتمع الميم، ملاذ للفنّانين، في مايل Female، أوبيرج بيتي، مدنيّات ودار الأمل؛ للمزيد من التفاصيل عن هذه المنظّمات، أُنظر الملحق رقم 1، صفحة 59.

ومنصّات نسائيّة للحوار والنقاشات، وكذلك المناصرة من خلال وسائل التواصل الاجتماعيّ والفنّ والأكاديميا [1] (هيئة الأمم المتّحدة للمرأة، 2021).

من جانبها أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعيّة، بدعم من الاتحاد الأوروبيّ، ومن خلال صندوق (مدد)، وبالشراكة مع منظّمة الأمم المتّحدة للطفولة (اليونيسف)، خطّتها الاستراتيجيّة حول حماية المرأة والطفل الممتدّة بين 2020 و2027م، من خلال مبادرة «قدوة».

وتتمحور الخطّة حول تعزيز الدور القياديّ والناظم لوزارة الشؤون الاجتماعيّة في مجال حماية الطفل، والحماية من العنف المبنيّ على النوع الاجتماعيّ، وضمان التنسيق والتكامل اللازمين بين القطاعين الرسميّ والخاصّ بما يشمل المجتمع المدنيّ، لتأمين الخدمات الشاملة وذات الجودة للفئات المستهدفة بما يساهم في تعزيز النظام الوطنيّ للوقاية والتصدّي لانتهاكات حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ.

في هذا الإطار، ترى الجمعيّات والمنظّمات النسائيّة أنّ هذه الوثيقة تشكّل خارطة طريق للوزارة للمضيّ قدمًا في التزامها بحماية الأطفال والنساء. كما تمثّل الخطّة استمرارًا لتنسيق الجهود من خلال الحكومة اللبنانيّة، والمجتمع المدنيّ، وشركاء القطاع الخاصّ، وبدعم من المجتمع الدوليّ، كما تدعو اليونيسيف إلى استمرار الشراكة القويّة بين الحكومة اللبنانيّة والمجتمع المدنيّ»

.(nclw, https://nclw.gov.lb/, 2021)

ويتضمّن برنامج «قدوة» أنشطة ورسائل رئيسيّة تطال كيفيّة تمكّن المجتمعات والأطفال والأهل من الانخراط في عمليّة التغيير، والمساهمة في القضاء على الممارسات التي لا تتوافق مع أهداف الأمم المتّحدة للمساواة بين الجنسين. ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المعايير الجديدة التي تعزّز السلوكيّات الحمائيّة للمرأة والطفل، ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعيّ، وجعل هذا النظام فعّالًا

1 - حدّدت بداية نشاطات المشروع في حزيران/يونيو 2021م على أن ينتهي بحلول آب/أغسطس 2022م.

ومنصفًا في ضمان حماية النساء والفتيان والفتيات الأكثر هشاشةً [1].

تُصرّح المنظّمات والهيئات النسويّة الفاعلة في لبنان علنًا عن شركائها في التنفيذ والتمويل [2]، وفي هذا الاتجاه يستعرض التقرير بعض الجهات المموّلة لمنظّمتين من المنظّمات الأكثر فعاليّة وإنتاجيّة فيما يخصّ قضايا المساواة بين الجنسين وتفرّعات هذه القضايا (Sharika Wa Laken, 2021). وللإطلالة على بعض مشاريع هذه الهيئات المموّلة من جهات متعدّدة، يورد التقرير، أيضًا، عناوين بعض المشاريع التي أعلنت عنها لجنة حقوق المرأة اللبنانيّة (nclw, https://nclw.gov.lb/, 2021) ومنها:

1. **مشروع تدريب المرأة الريفيّة وتأهيلها على التنمية الاجتماعيّة (البقاع) صندوق الدعم التنمويّ الكتالونيّ.**
2. **مشروع تعديل قوانين الأسرة (جميع المناطق اللبنانيّة) الاتحاد الأوروبيّ.**
3. **مشروع تأهيل المرأة المزارعة (الجنوب) الجمعيّة الكتالونيّة للتعاون التنمويّ.**
4. **مشروع تعزيز قدرات المنظّمات النسائيّة من أجل المساواة وحقوق المواطنة المساواة بين الجنسين دون تحفّظ في (قوانين الأحوال الشخصيّة – الجنسيّة – الكوتا النسائيّة) [3].**
5. **مشروع تعزيز ثقافة حقوق المرأة اللبنانيّة (المرأة تستطيع التغيير) مدّة المشروع 18 شهرًا، بالتعاون مع الوكالة الإسبانيّة للتعاون الإنمائيّ الدوليّ، والجمعيّة الكتالونيّة للسلام.**
6. **إنشاء مدرسة مهنيّة لتأهيل المرأة في بيروت بالتعاون مع صندوق الأمم المتّحدة للمرأة.**

1 - سبق للاتحاد الأوروبيّ أن دعم منذ البداية تطوير الخطّة الاستراتيجية لوزارة الشؤون الاجتماعيّة 2020-2027م، بصفته جهة مانحة رئيسية تدعم لبنان بالتدابير والتمويل اللّازمين لضمان حماية الأطفال والقضاء على جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعيّ.

2 - للمزيد من المعلومات عن تمويل وشراكات المنظّمات، يرجى متابعة الملحق رقم 4، صفحة 67.

3 - مدّة المشروع سنة واحدة بالتعاون مع الجمعيّة الكتالونية للتعاون التنمويّ، والجمعيّة الكتالونيّة للسلام.

عاشرًا: الجوائز والمحفّزات للناشطات في المنظّمات النسويّة

من المعروف في علم النّفس، أنّ «الدافع الخارجيّ يتعلّق بمجموعة واسعة من السلوكيّات، حيث تمتدّ أهداف الإجراءات إلى ما وراء تلك المتأصّلة في النشاط نفسه. لذلك، هناك سلوكيّات تُشارك فيها كوسيلة لتحقيق غاية وليس من أجلها بحدّ ذاتها»
(Dragana Jovanovic, Marina Matejevic, 2014, p. 457).

من هذا المنطلق، يلفت حصول بعض النسويّات اللبنانيّات من الجمعيّات النسويّة والمنظّمات غير الحكوميّة على جوائز عالميّة، تتيح لهنّ ليس الشهرة فحسب، وإنّما إمكانيّة استقطاب كبيرة للمانحين الدوليّين، وللفاعلين المحلّيّين والإقليميّين، كما يُسّهل لهم التشبيك مع مروحة واسعة من الجمعيّات والمنظّمات المنضوية تحت أيّ هدف من الأهداف الواسعة والمرنة التي تعمل على بلوغها. ويسلط التقرير، الذي سبق أن تناول بعضَ نشاطات وأهداف هذه الجمعيات على شخصيّتين فاعلتين في هذا المضمار ،.

يلفت حصول بعض النسويّات اللبنانيّات من الجمعيّات النسويّة والمنظّمات غير الحكوميّة على جوائز عالميّة، تتيح لهنّ ليس الشهرة فحسب، وإنّما إمكانيّة استقطاب كبيرة للمانحين الدوليّين

الشخصيّة الأولى، هي غيدا عناني، مؤسّسة ومديرة أبعاد، التي أدرج البنك الدوليّ في عام 2018م اسمها ضمن قائمة رائدات الأعمال العشر الملهمات اللّاتي يصنعن فرقًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي عام 2019م تمّ اختيارها من قبل قمّة حلول الأمم المتّحدة كواحد من صانعي الحلول العشرة الاستثنائيّين في جميع أنحاء العالم الذين يعملون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Ghida Anani, 2021). كما تمّ

اختيار حياة مرشاد ، مؤسّسة Fe_Male، و(موقع شريكة ولكن) من بين ١٠٠ امرأة مؤثّرة في العالم لعام ٢٠٢٠م لتناولها قضايا المرأة في المحافل الدوليّة.

أشارت الناشطة النسويّة والصحافيّة حياة مرشاد ، إلى أنّ اختيارها بين ١٠٠ امرأة مؤثّرة لعام ٢٠٢٠م بحسب «BBC» هي جائزة تقدير على عمل سنوات من النضال في سبيل قضايا المرأة، ولفتت إلى أنّ الجائزة ستفتح لها أبواب المنابر والمؤسّسات الدوليّة، وعلى الصعيد المحلّي ستشكل قوّة ضغط في سبيل المطالبة المستمرّة بمستقبل عادل ومتساوٍ بين الجنسين، مشيرة إلى أنّ المنظومة الذكوريّة في لبنان تمنع النساء من التغيير وتضع عوائق عدّة أمامها، بخاصّة على صعيد قوانين الأحوال الشخصيّة.

جاء في خبر لموقع شريكة :»ورفعت المديرة التنفيذيّة بالشراكة لمنظّمة FE_MALE الناشطة النسويّة حياة مرشاد اسم لبنان على هذه القائمة، حيث تمّ اختيارها لجهدها المتواصل في نشر رسالتها عبر منصّات مختلفة من خلال تنظيم مسيرات على مستوى البلاد وحشد الجماهير ضدّ الأنظمة الأبويّة الفاسدة والضغط نحو المطالبة بالتغيير.» (اخبار شريكة ولكن، 2020). وكانت بي بي سي BBC قد كشفت عن قائمتها التي تضمّ 100 امرأة ملهمة ومؤثّرة من جميع أنحاء العالم لعام 2020م، في إطار مبادرة تسلّط الضوء من خلالها سنويًّا على نساء يقدن التغيير ويحدثون فرقًا خلال الأوقات المضطربة حول العالم.

المصـــادر والمراجـــع

1 - المصادر الأجنبيَّة:

1. ABAAD. (2021, November 01). https://www.abaadmena.org/about. Retrieved October 10, 2021, from https://www.abaadmena.org.

2. abaadmena. (2019). https://www.abaadmena.org/about. Retrieved from abaadmena.org.

3. adyanfoundation. (15 September, 2021). https://adyanfoundation.org/project/youth-leaders-for-non-sectarian-politics-in-lebanon-the-youth-mock-parliament/. تمّ الاسترداد من adyanfoundation.org.

4. Civil Society Knowledge Centre. (2014, December). http://musawasyr.org/?p=15510. Retrieved from musawasyr.org.

5. civilsociety-centre. (5 September, 2021). https://civilsociety-centre.org/paper/. تمّ الاسترداد من ivilsociety-centre.org.

6. crdp. (7 October, 2019). https://www.crdp.org/news/. تمّ الاسترداد من www.crdp.org.

7. daleel-madani. (2019). https://daleel-madani.org/ar/groups/gender/members. Retrieved from daleel-madani.org.

8. daleel-madani. (2021, September 15). https://daleel-madani.org/ar/civil-society-directory/www.achrights.com. Retrieved from daleel-madani.org.

9. Daou, B. (2015). Feminisms in Lebanon: after proving loyalty to the "Nation", will the "Body" rise within the "Arab Spring"? Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support, 21.

10. Dragana Jovanovic, Marina Matejevic. (2014). Relationship between Rewards and Intrinsic Motivation for Learning – Researches Review. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 456 – 460.

11. European Commission. (n.d.). European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. Retrieved May 10, 2019

12. Fe-male. (2021, September 10). https://www.fe-male.org/archives/13065. Retrieved from https://www.fe-male.org/archives/13065.

13. fe-male. (2021, September 20). https://www.fe-male.org/archives/12486. Retrieved from fe-male.org.

14. Gender Bias in the Media: The Case of Iceland. (2015). Gender Bias in the Media: The Case of Iceland. Icelandic Review of Politics and Administration, vol 11 (Issue 2).

15. Ghida Anani. (2021, November 29). https://www.facebook.com/ghida.anani. Beirut, Lebanon.

16. http://www.lnf.org.lb/windex/participating.html. (2021, September 12). Retrieved from http://www.lnf.org.lb.

17. https://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/factsheet2.pdf. (2001, August). (U. N. Office of the Special Adviser on Gender Issues and the Advancement of Women, Producer) Retrieved June 15, 2019

18. Lebanon Research Guide: Women. (2021, August 25). https://aub.edu.lb.libguides.com/c.php?g=276425&p=1843418. Retrieved November 1, 2021, from https://aub.edu.lb: https://aub.edu.lb.libguides.com/c.php?g=276425

19. Mitri, D. (2015). From Public Space to Office Space: the professionalization/NGO-ization of the feminist movement associations in Lebanon and its impact on mobilization and achieving social change. Center Knowledge Society Civil, 16.

20. nclw. (2021, September 12). https://nclw.gov.lb, www.euromedwomen.foundation, . Retrieved from nclw.gov.lb.

21. nclw. (2021, September 22). https://nclw.gov.lb/. Retrieved from nclw.gov.

22. nclw. (2021, September). https://nclw.gov.lb/. Retrieved from nclw.gov.

23. RDFL. (2017). https://www.rdflwomen.org/archives/2082. Retrieved from rdflwomen.org.

24. rdflwomen. (12 October, 2021). https://www.rdflwomen.org/. تمّ الاسترداد من rdflwomen,org.

25. Sharika Wa Laken. (2021, October 5). https://www.fe-male.org/archives/12714. Retrieved from fe-male.org.

26. Sharika Wa Laken. (2021, October 5). https://www.fe-male.org/partners. Retrieved from fe-male.org.

27. sharikawalaken. (2016, July 15). https://www.sharikawalaken.media. Retrieved from sharikawalaken.media.

28. SMARTCENTER. (10 January, 2022). https://www.facebook.com/SMARTCENTERLebanon/. تمّ الاسترداد من SMARTCENTERLebanon.

29. The Centre for Social Sciences Research & Action. (2017, March 7). https://civilsociety-centre.org/gen/women-movements-timeline/4938#event-fourth-wave-of-feminism. Retrieved October 31, 2021, from https://civilsociety-centre.org/.

30. The Kvinna till Kvinna Foundation. (2021). https://kvinnatillkvinna.org/about-us/where-we-work/mena/lebanon/. (K. t. Lebanon, Producer, & Kvinna till Kvinna) Retrieved November 1, 2021, from http://www.kvinnatillkvinna.org/: info@kvinnatillkvinna.se

31. Unicef. (October, 2021). https://www.unicef.org/lebanon/ar. تمّ الاسترداد من unicef.org.

32. United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia. (n.d.). https://archive.unescwa.org/national-committee-follow-womens-issues. Retrieved October 10, 2021, from unescwa.org.

33. WHO. (November, 2021). https://www.who.int/ar/news/. تمّ الاسترداد من who.int.

34. Women, U. (2020). https://www.unwomen.org/en/how-we-work/

intergovernmental-support/world-conferences-on-women. Retrieved from unwomen.org.

35. Women›s Movements in Lebanon. (2021). https://civilsociety-centre.org/gen/women-movements-timeline/4938#event-_1920s-womens-union-established-in-lebanon-and-syria. (The Centre for Social Sciences Research and Action) Retrieved October 10, 2021, from https://civilsociety-centre.org.

36. ymplebanon. (15 September, 2021). https://www.ymplebanon.com/about/ar. تمّ الاسترداد من ymplebanon.com

established-in-lebanon-and-syria. (The Centre for Social Sciences Research and Action) Retrieved October 10, 2021,

1 - المصادر العربيّة:

1. أساتذة من معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة، فرنسوا فرح وآخرون. (2018). المساواة بين الجنسين في لبنان: واقع تحدّيات وآفاق 2000 ـ 2018. بيروت ـ لبنان: مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة.

2. اللجنة الاقتصاديّة الاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) لجنة التنمية الاجتماعيّة. (2013). دور المجتمع المدنيّ والتنمية بالمشاركة في التحوّلات السياسيّة. عمّان الأردن: الأمم المتّحدة، المجلس الاقتصاديّ الاجتماعيّ.

3. اللجنة المعنيّة بالقضاء على التمييز ضدّ المرأة. (2021). اتفاقيّة القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. الأمم المتّحدة.

4. المؤسّسة العربيّة للحرّيّات والمساواة. (2018). النضال والصمود: تقدّم مجتمع الميم في الدول الناطقة باللغة العربيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي افريقيا. بيروت: OutRight Action International.

5. جريدة الأخبار اللبنانيّة. (20 تمّوز 2017). الجمعيّات الأهليّة: محاصصة «المنفعة العامّة». جريدة الأخبار اللبنانيّة. بيروت، لبنان: جريدة الأخبار.

6. جريدة اللبنانيّة الأخبار. (9 تشرين الأول \ اكتوبر 2021). مساعدة وزير الخارجيّة الأميركيّة إلى لبنان للقاء «ممثّلين عن المجتمع المدنيّ». (سياسة، المؤدي)

7. شادن الضعيف. (2014). التقويم الوطنيّ للبيئة الممكّنة لمنظّمات المجتمع المدنيّ ـ حالة لبنان. بيروت ـ لبنان: شبكة المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية.

8. ليلى شمس الدين. (2019). المساواة بين الجنسين إشكالات ثقافيّة ومجتمعيّة. بيروت: مختبر البينمناهجي في مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعيّة.

9. منظّمة أبعاد. (2020). دليل معرفيّ خاصّ حول سبل إدماج قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات المكمّلة له في مقاربات عمل المؤسّسات الأمنيّة وبرامج منظّمات المجتمع المدنيّ. (منظّمة أبعاد، المؤدي) بيروت، لبنان.

10. مؤسّسة نساء الأورو متوسّط. (2021). https://www.euromedwomen.foundation/pg/ar/profile/azzaelhorrmroue. تاريخ الاسترداد 11 تشرين الأول \ اكتوبر، 2021، من www.euromedwomen.foundation.

11. المركز التربويّ للبحوث والإنماء. (حزيران، 2019). https://www.crdp.org/news. تمّ الاسترداد من crdp.org.

12. أخبار شريكة ولكن. (24 تشرين الثاني\نوفمبر، 2020). https://www.sharikawalaken.media. تاريخ الاسترداد 5 تشرين الثاني \ نوفمبر، 2021، من https://www.sharikawalaken.

13. التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ. (22 December، 2020). https://twitter.com/RDFLwomen/status/1341417882593406976. (نادين حمادة، المنتج) تاريخ الاسترداد 30 October ، 2021، من https://twitter.com/RDFLwomen/.

14. شريكة ولكن. (24 December، 2020). https://www.rdflwomen.org/archives/2082. تاريخ الاسترداد 28 September ، 2021، من http://www.rdflwomen.org.

15. هيئة الأمم المتّحدة للمرأة. (11 تمّوز \ يوليو، 2021).

16. التجمّع النسائيّ الديمقراطيّ. (September، 2021). https://www.rdflwomen.org/archives/2082. تم الاسترداد من rdflwomen.org.

17. أبعاد. (October، 2021). https://www.facebook.com/abaadmena. تمّ الاسترداد من abaadmena.